

Distr.: General
9 February 2015
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والعشرون

٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

هندوراس

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-02017 090315 110315



* 1 5 0 2 0 1 7 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ المنهجية وعملية التشاور
٣	١٩-٤ التطورات التشريعية والمؤسسية منذ الاستعراض الأول
٨	٦٤-٢٠ وممايتها في هندوراس في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤
٢٣	٦٥ متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة إلى هندوراس و/أو الالتزامات الطوعية المقدمة منها في إطار جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى
٢٣	٦٧-٦٦ المبادرات والالتزامات الوطنية
٢٤	٦٨ توقعات هندوراس بشأن المساعدة التقنية
٢٤	٦٩ تقييم عام

أولاً- المنهجية وعملية التشاور

١- هذا التقرير هو نتاج عملية مشاورات وإحاطات شاركت فيها مؤسسات الدولة المعنية بالمواضيع المتناولة فيه ومنظمات المجتمع المدني العاملة في ميدان حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فقد عوّل البلد في إعدادة على المساعدة التقنية والمالية المقدمة من بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هندوراس. وبشكل إعداد هذا التقرير الثاني جهداً كبيراً من جانب حكومة هندوراس في سياق الاضطلاع بمسؤوليتها المتعلقة بالوفاء بالتزامات الدولية التي ارتضتها. ومن اللازم، في هذا الصدد، الإشارة إلى أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذه العملية، وهو ما يدل على اهتمام الدولة بتعزيز مشاركة هذه المنظمات مشاركة فاعلة.

٢- وخصّصت لإعداد التقرير سبعة أيام عمل خلال أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، انعقدت ستة منها في مدينة تيغوسيغالبا ويوم واحد في سان بيدرو سولا. وعقب توجيه دعوة واسعة إلى منظمات المجتمع المدني الناشطة بصورة عامة أو متخصصة في مجال حقوق الإنسان وإلى مؤسسات الدولة المختصة بالمواضيع المطروحة في هذا التقرير، استُهلّت أعمال الاجتماعات بمبادرة وزير الدولة لحقوق الإنسان والعدالة والإدارة المحلية وسياسة اللامركزية إلى إنشاء الفريق العامل المعني. ومع أن عملية صوغ التقرير الحالية قد أُجريت في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، إلا أن هندوراس واصلت المضي قدماً في متابعة أعمال الاستعراض الدوري الشامل بتقديم التقرير الطوعي عن منتصف المدة في عام ٢٠١٣، وإجراء مشاورات واسعة لوضع السياسة العامة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهي أداة تضطلع فيها توصيات الاستعراض الدوري الشامل بدورٍ محوري.

٣- أما عن النطاق الزمني للتقرير، فهو يغطي الفترة بين الربع الأخير من عام ٢٠١٠ والربع الأول من عام ٢٠١٥، وتشمل هذه الفترة جزءاً كبيراً من فترة حكم الرئيس بورفيريو لوبو (الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤) ومن العام الأول من ولاية الرئيس خوان أورلاندو إيرنانديس (الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨). وفيما يخص منظور التقرير، تركز هذه الوثيقة أساساً على مبادرات الدولة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، علماً بأن منظمات المجتمع المدني تقدم أيضاً إسهامات قيّمة في هذا الصدد.

ثانياً- التطورات التشريعية والمؤسسية منذ الاستعراض الأول

ألف- السياق السياسي

٤- تجدر الإشارة إلى أن هندوراس قدمت في عام ٢٠١٠ تقريرها الأول في إطار الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان، الذي قدم لها مجموعة من التوصيات لكي تفي في إطارها بالتزامها ببذل هذا الجهد المهم الذي يعكس اهتمامها بتنفيذ تلك التوصيات. وقد جاء

تقدم هذا التقرير في فترة تكشف عن قيام نظامٍ سياسيٍ جديد في البلاد بدخول قوى جديدة إلى الساحة ذات توجهات أيديولوجية واسعة النطاق، كما يكشف عن مشاركةٍ كاملة في المحافل الدولية وإقامة علاقات دبلوماسية مع مزيد من البلدان، ونمو اقتصادي متوسط، واتخاذ مبادرات خلال خمسة أعوام، كما سيتبين في سائر التقرير، بهدف تحسين مستوى ممارسة الهندوراسيين حقوقهم وحرّياتهم.

٥- ويتضح على وجه الخصوص اتفاق الغالبية العظمى من المراقبين الوطنيين والدوليين على أن يوم الانتخابات العامة التي جرت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لانتخاب رئيس الجمهورية ونواب الكونغرس الوطني ورؤساء البلديات، قد مرّ بسلام في ظل إقبالٍ كبير من الناخبين، وأن عمليتي فرز الأصوات ونقل محاضر الفرز قد أُجرتا على النحو الملائم في معظم الحالات. وفضلاً عن ذلك، كانت الأحزاب السياسية الثلاثة التي تحظى بأكبر احتمالات نجاح ممثلة في معظم اللجان الانتخابية المستقبلية للناخبين. وخلال الحملات الانتخابية، أُتيحت للأحزاب والمرشّحين ممارسة حرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية التنقل، من أجل تقديم مقترحاتهم ونشر حملاتهم الدعائية في الأماكن العامة، المادية والإلكترونية والافتراضية. وأجازت المحكمة العليا للانتخابات، من جانبها، لجميع المؤسسات السياسية الاطلاع على أهم قرارات وترتيبات العملية الانتخابية والمشاركة فيها (التوصيتان ٨٢-٦٠ و ٨٢-١٠٠).

باء- الإطار التشريعي والمؤسسي

٦- مواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (التوصية ٨٢-٣). عُدّل القانون الجنائي بالإضافة من أجل التجريم الصريح لفعل التسبب في الاختفاء القسري للأشخاص. واعتمد التعديل في نيسان/أبريل ٢٠١٢، باستحداث المادة ٣٣٣-ألف، التي أُفردت للجرائم المرتكبة من جانب موظفين ضد ممارسة الحقوق المكفولة دستورياً^(١). واستهدف هذا الإجراء التشريعي مواءمة القوانين الوطنية مع الالتزامات التي قطعتها هندوراس على نفسها عند اعتمادها اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص، بالتصديق عليها في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (التوصية ٨٢-٢٨).

٧- وفي السياق ذاته، جرت مواءمة التعريف الجنائي لفعل التعذيب مع المعايير الدولية، بمبادرة الكونغرس الوطني إلى تعديل المادة ٢٠٩-ألف من القانون الجنائي في آذار/مارس ٢٠١١^(٢) (التوصيات ٨١-١، و ٨٢-٢٥، و ٨٢-٢٧) (الالتزام الطوعي (ج)). ومن جانبٍ آخر، جرت في شباط/فبراير ٢٠١٣ مواءمة جرمي التمييز والتحرّيش على الكراهية مع المعايير الدولية. ففي أولى الحالتين، أُضيفت إلى المادة ٣٢١ من القانون الجنائي حالات التمييز بسبب الميل الجنسي والهوية الجنسية والانتماء إلى الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفي الحالة الثانية، أنشئ، بإضافة المادة ٣٢١-ألف، الفعل الجنائي المتعلق بحالات التحريض على الكراهية أو التمييز أو الاضطهاد، بنفس المعايير المحددة في المادة ٣٢١^(٤) (التوصيات ٨١-١، و ٨٢-١٨، و ٨٢-٢١، و ٨٣-٤، و ٨٣-٧، و ٨٣-٨).

٨- **المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان**. انتخب الكونغرس الوطني في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤ المفوض الوطني الجديد لحقوق الإنسان^(٦)، الدكتور روبرتو إيبيرا كاسيريس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، قدم المفوض الوطني خطته للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، "الكرامة الإنسانية أولاً". وطلب المفوض دعم المكاتب الممثلة لمنظومة الأمم المتحدة في هندوراس لكي تُنفذ هذه الخطة وفقاً لمبادئ باريس، بوصفها المعيار الدولي الرئيسي لاستقلالية وفعالية عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وقد حصل على الدعم المطلوب^(٧) (التوصيات ٨٢-٥، و٨٢-٦ و٨٢-٧).

٩- **إنشاء ولاية لحقوق الإنسان في إطار مجلس الوزراء**. اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ولأول مرة في تاريخ هندوراس، أُفردت لقضايا حقوق الإنسان حقيبة وزارية خاصة^(٨)؛ حيث أنشئت وزارة الدولة للعدالة وحقوق الإنسان، التي أدارت بجدية وعناية الحوار الرسمي مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان إبان حكم الرئيس لوبو. وقد اضطلعت بالمهام التالية: إعداد مبادرات لمواءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو المشاركة فيها، ورسم السياسة العامة وخطة العمل لحقوق الإنسان والتشاور بشأنها واعتمادها، وتوعية الموظفين العموميين بحقوق الإنسان وتدريبهم في هذا المجال، ورصد تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، واجه رئيس الدولة المنتخب ضرورة دعم المالية العامة باستخدام الموارد المتاحة استخداماً أكفأ، لكن مع الحفاظ قدر الإمكان على المستوى الخدمي نفسه للمواطن، فطلب إلى الكونغرس الوطني اعتماد طائفة من التدابير من بينها دمج حقائق وزارية. وبذلك، ضُمَّت اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ حقيقتا العدالة وحقوق الإنسان، الإدارة المحلية والسكان، لتنشأ الوزارة الحالية للدولة لحقوق الإنسان والعدالة والإدارة المحلية وسياسة اللامركزية^(٩). وقد أدى هذا الدمج إلى اعتماد نهج إزاء المواضيع المتعلقة بالمقاطعات والبلديات التي كان يجري التعامل معها تقليدياً عن طريق وزارتي الشؤون الداخلية والإدارة المحلية (التوصية ٨٢-٦٧).

١٠- **لجنة الحقيقة والمصالحة**. نظّمت لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١١ مجموعة من العناصر في شكل ٨٤ توصية كانت نتاج مشاوراتها مع أكثر من ٢١٠٠ قائد في ٢٦ مدينة من مقاطعات البلد الثماني عشرة. وتولت وحدة متابعة تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة حفز تنفيذ هذه التدابير ورصده، لتتمكن حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من تنفيذ ٦٩ توصية أو وضعها قيد التنفيذ. ويمكن الاطلاع على التقرير الثاني المقدم من هذه الوحدة في مرفقات هذه الوثيقة (التوصيتان ٨٢-٦ و٨٢-٨٢).

١١- **سياسة وخطة حقوق الإنسان**. يرجع منشأ **السياسة العامة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان** ٢٠١٣-٢٠٢٢^(١٠) إلى الالتزامات التي قطعتها دولة هندوراس منذ انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ في فيينا. وتهدف سياسة وخطة حقوق الإنسان إلى إدماج منظور حقوق الإنسان في جميع أعمال دولة هندوراس، وهي نتاج عملية مشاورات واسعة، وطنية وإقليمية ومحلية، مع المجتمع المدني والنقابات والكنائس ووسائل الإعلام والقطاعات الأكاديمية ومؤسسات الدولة على جميع المستويات ووكالات التعاون الدولية. ويمكن الاطلاع

في الوثائق المرفقة بهذا التقرير على السياسة العامة وتقرير مرحلي عن تنفيذها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استناداً إلى الإجراءات المحددة في الخطة (التوصيات ٨٢-١٢، و٨٢-١٨، و٨٢-١١١، الالتزام الطوعي (أ)).

جيم- الوفاء بالالتزامات والحوار مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان

العلاقة مع المنظومة العالمية لحماية حقوق الإنسان

١٢- تقدم التقارير إلى هيئات المعاهدات. قدمت هندوراس خلال الفترة المشمولة بالتقرير التقارير التالية: '١' التقرير الأولي المقدم بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ '٢' التقرير المقدم بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ '٣' تقرير دولة هندوراس إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ '٤' التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس لدولة هندوراس المقدم بموجب اتفاقية حقوق الطفل، في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ '٥' التقرير الأولي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛ '٦' التقرير الثاني لدولة هندوراس إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤. ولا تبذل الدولة جهداً جدياً من أجل الوفاء بالتزاماتها أمام هيئات المعاهدات فحسب، وإنما تُصدر أيضاً هذه التقارير في إطار عمليات الإحاطة و/أو التشاور مع القطاعات الوطنية المعنية بكل من هذه المواضيع (التوصية ٨٢-٤٠).

١٣- زيارات المقررين الخاصين والأفرقة العاملة. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زار البلد، بمبادرة من حكومة هندوراس، خمسة مكلفين بولايات مواضيعية، بل كرر أحدهم زيارته إلى البلد مرتين، وهم: '١' المقررة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (في شباط/فبراير ٢٠١٢)؛ '٢' المقررة المعنية بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (في الفترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤)؛ '٣' والمقرر المعني بحرية التعبير (في آب/أغسطس ٢٠١٢)؛ '٤' والفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة (في شباط/فبراير ٢٠١٣)؛ '٥' المقررة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة (في الفترة حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٤)؛ '٦' اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (في الفترة نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٢). وقد أخذت في الحسبان لدى صوغ السياسة والخطة الوطنية لحقوق الإنسان أو تحديثها التوصيات الواردة في التقارير المعدة عن جميع الزيارات (التوصيات ٨٢-١٩، و٨٢-٢٥، و٨٢-٤٠).

١٤- العلاقة مع منظومة البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان. لدى هندوراس علاقات تعاون واحترام مع الهيئتين الرئيسيتين لهذه المنظومة، وتلقّى البلد خمس زيارات في هذا الإطار خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام بها مقرررون خاصون ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق

الإنسان نفسها، وذلك على النحو التالي: '١' لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (في أيار/ مايو ٢٠١٠، وأيار/مايو ٢٠١٣، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)، متابعاً للزيارة الميدانية التي أجرتها في عام ٢٠٠٩؛ '٢' ولاية المقرر المعني بحقوق الأشخاص مسلوبو الحرية (في نيسان/أبريل ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٣)؛ '٣' المقررة المعنية بحقوق الطفل (في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). وقد أخذت في الحسبان لدى صوغ السياسة والخطة الوطنية لحقوق الإنسان أو تحديثها التوصيات الواردة في التقارير المعدة عن جميع الزيارات.

١٥- الحالات المعروضة على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان والقضايا المعروضة على محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. نظرت هندوراس بعناية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، عن طريق مكتب المدعي العام للجمهورية، في العديد من الحالات المعروضة على لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التي بلغ النظر فيها مراحل مختلفة. أما في محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، فلا تزال الدعاوى التالية قيد نظرها: '١' مجتمع تريونفو ديه لا كروس المحلي لشعب غارثونا؛ '٢' مجتمع بونتيا بيدرا المحلي لشعب غارثونا؛ '٣' دعوى السيد لوبيس لونييه وآخرون، التي ستعقد جلساتها العلنية في شباط/فبراير ٢٠١٥.

١٦- تنفيذ أحكام محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. '١' في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢، صدر حكم بشأن الأسس الموضوعية والتعويض و سداد نفقات الدعوى في قضية السيد رفايل باتشيكو تيروييل وآخرون، المتعلقة بحريق سجن سان بيدرو سولا في عام ٢٠٠٤. وقد بذلت الدولة جهداً كبيراً من أجل تحديد أقرباء جميع الضحايا وسداد الدفعة الأولى من التعويضات. كما أنها بصدد إجراء مجموعة من الإصلاحات تدريجياً في نظام السجون. '٢' وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، صدر حكم بشأن الأسس الموضوعية والتعويض و سداد نفقات الدعوى في قضية السيد كارلوس لونا لوبيس. ومع أن المحكمة لم تَر ثبوت مسؤولية موظفي الدولة عن الحادث، إلا أنها رأت ضرورة الأمر بتنفيذ عدة تدابير لتكرار تأكيد التزام الدولة بكفالة حياة الأشخاص الخاضعين لولايتها. وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٤، قدمت هندوراس اعتذاراً واعترافاً علنيين. كما نشرت حكم المحكمة في الجريدة الرسمية^(١١) وموجزاً له في صحيفة يومية وطنية واسعة الانتشار. وتجري، أيضاً، في الوقت الراهن المناقشة الثانية في الكونغرس الوطني لقانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وموظفي القضاء^(١٢).

١٧- التصديق على الصكوك الدولية وإداعها منذ تقديم تقرير الجولة الأولى. اعتمد البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير الصكوك التالية المبرمة في إطار المنظومة العالمية لحماية حقوق الإنسان و/أو صدّق عليها و/أو أودعها (التوصية ٨٢-١)^(١٣): '١' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أودع صك التصديق عليه في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٠^(١٤)؛ '٢' اتفاقية الذخائر العنقودية، التي اعتمدها الكونغرس الوطني في آب/أغسطس ٢٠١١^(١٥)؛ '٣' اتفاقية وضع الأشخاص عديمي الجنسية، التي اعتمدها الكونغرس في حزيران/يونيه ٢٠١٢^(١٦)؛ '٤' اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية، التي اعتمدها الكونغرس في

تموز/يوليه ٢٠١٢^(١٧)؛ ٥٤ اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، التي اعتمدها الكونغرس في آذار/مارس ٢٠١٣^(١٨) (التوصية ٨٣-٤). وفي السياق نفسه، سحب الكونغرس الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٣ تحفظات البلد على المواد ٢٤ و ٢٦ و ٣١ من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين^(١٩).

١٨- واعتمد الكونغرس الوطني كذلك في تموز/يوليه ٢٠١١^(٢٠) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤٤ بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية. وإعمالاً لهذا الصك، صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤^(٢١) قانون المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والمجلس هيئة معنية بتيسير الحوار بين ممثلي الحكومة وأرباب العمل والعاملين، تتمتع باختصاصي الإفتاء والتوصية في المواضيع الاستراتيجية التي تخص الدولة، من قبيل سياسات الأجور والعمالة والتأهيل المهني. كما أودعت هندوراس في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ صك التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، وتعهّدت باتخاذ تدابير قانونية وفعلية بهذا الشأن، وقبّلت رقابة هيئات منظمة العمل الدولية. وكمثال لتدابير التنفيذ المحددة، حُفِز بالفعل سنّ القانون الجديد للتقاعد والمعاشات التقاعدية للموظفين العموميين (في عام ٢٠١٤) وإنشاء مشروع الإصلاح العام لنموذج الضمان الاجتماعي (التوصيتان ٨٢-١، و٨٢-١٠١).

١٩- وأودعت أيضاً الصكوك التالية المبرمة في إطار منظومة البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان (التوصيتان ٨٢-١، و٨٢-٢): '١' البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام؛ '٢' البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المعروف باسم بروتوكول سان سلفادور؛ '٣' اتفاقية البلدان الأمريكية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعوقين؛ '٤' بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه. وسلّمت صكوك التصديق الثلاثة إلى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(٢٢).

ثالثاً- مظاهر التقدم والإنجازات وأوجه القصور والتحديات في مجال تعزيز

حقوق الإنسان وحمايتها في هندوراس في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤

ألف- الأمن والعدالة

٢٠- العنف بوصفه تحدياً وأسبابه الخارجية بالدرجة الأولى. شهدت هندوراس خلال الاثني عشر عاماً الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في معدلات جرائم القتل. وتفتقر هذه الظاهرة خصوصاً بزيادة نشاط الجريمة المنظمة، وبخاصة الاتجار بالمخدرات. ففي هذه الحالة، يُقدَّر أن نسبة ٨٦ في المائة من الكوكايين المهرب إلى الولايات المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠١٣ قد نُقل

عبر ممر المكسيك - أمريكا الوسطى. كما يُقدّر أن ٧٥ في المائة من مجموع رحلات الطيران لتهريب الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية في عام ٢٠١٢ قد هبطت في هندوراس^(٢٣). وكان ضحايا الجرائم المرتكبة ضد الحياة، إلى حد كبير، من المراهقين والبالغين الشباب، والنساء، والمحامين، والصحفيين، وأفراد الجماعة المتنوعة جنسياً، وسكان وادي باخو أغوان في سياق النزاع الزراعي، وسائقي المواصلات في المناطق الحضرية انتقاماً منهم لرفضهم الخضوع للاحتياز المالي. ومع أن من الواضح عدم وجود نمط منهجي يكشف عن تورط موظفين للدولة في هذه الأفعال، إلا أن البلد يواجه تحدياً كبيراً في مجال التحقيق الجنائي ومكافحة الإفلات من العقاب.

٢١- انخفاض مباشر لمعدلات جرائم القتل في الأعوام الثلاثة الأخيرة. لقد بذلت الإدارتان السابقة والحالية كلتاهما في الفترة المشمولة بالتقرير جهوداً عملاقة من أجل تحسين الحالة الأمنية في البلد. ونتيجة لهذه الأعمال، تعكس أرقام معدلات جرائم القتل في أعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ اتجاهاتاً نزيهاً مهماً لأول مرة منذ عقدٍ من الزمان تقريباً، بعد أن بلغت ذروتها في عام ٢٠١١^(٢٤). وسيكون لهذا الانخفاض العام في معدل الجرائم المرتكبة ضد الحياة، بالتأكيد، أثره، في الأجل القريب أو المتوسط، في الحد من ظاهرة العنف ضد أضعف الفئات. ويُذكر أدناه العديد من التدابير التي يمكن أن توضح نقطة التحول هذه لصالح الحق في الحياة (التوصيتان ٨٢-١٧، و٨٢-٢٢).

٢٢- تعزيز نظام الأمن العام. فيما يلي سردٌ لبعض الإجراءات التي اتخذتها الدولة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ لكفالة حق السكان في الحرية والأمن: '١' اعتماد **قانون النزع النهائي لمملكية الممتلكات غير المشروعة المصدر**، في أيار/مايو ٢٠١٠^(٢٥)؛ '٢' اعتماد **قانون أمن السكان في حزيران/يونيه ٢٠١١**^(٢٦)، الذي يحدد إسهامات خاصة مؤقتة لتمويل عمل الأجهزة الأمنية، استناداً إلى التزامات مقدمة من شركات ومواطنين يتمتعون بأوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل^(٢٧)؛ '٣' تعديل المادة ١٠٢ من دستور الجمهورية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢^(٢٨) لإجازة تسليم الرعايا الذين تتهمهم دول أخرى بالمشاركة في أنشطة إجرامية منظمة؛ '٤' اعتماد **القانون الخاص لتطهير جهاز الشرطة**^(٢٩) في أيار/مايو ٢٠١٢، الذي استُكملت أحكامه بإنشاء إدارة البحث والتقييم المعنية بالمهن الشرطة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(٣٠)؛ '٥' اعتماد **القانون العام لمراقبة إجراءات تقييم الثقة** في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٣١)؛ وتُنشئ هذه التشريعات إطاراً لاستبعاد الموظفين الذين يعانون من مشاكل نفسية، أو من الإدمان، أو المتهمين بالفساد والكسب غير المشروع، من أجهزة الشرطة ومؤسسات السلك القضائي بوجه عام؛ '٦' اعتماد **قانون الشرطة العسكرية للنظام العام** في آب/أغسطس ٢٠١٣، على أساس ضرورة إنشاء وحدة متخصصة قادرة على التصدي بفعالية للتنظيمات الإجرامية المنظمة^(٣٢) (التوصية ٨٢-٢٥، الالتزام الطوعي (ه)).

٢٣- التحقيق في جرائم القتل المرتكبة بحق الجماعات شديدة التأثير بالعنف. أُنشئت بالنيابة العامة^(٣٣) في آب/أغسطس ٢٠١٣ النيابة الخاصة بالجرائم المرتكبة ضد الحياة. وأُنشئت

معها أيضاً وحدة التحقيقات في الجرائم شديدة الأثر، المؤلفة من أعضاء نيابات ومحققين، والمختصة أقسامها حصرياً بالنظر في قضايا قتل الأفراد المنتمين إلى جماعة المثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي، والصحفيين، والمحامين، والقضاة، والأطفال، والشباب. ومع أن الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تنقطع قبل إنشاء هذه الوحدات، إلا أن تخصص موظفيها قد مكّن من زيادة فعالية الأداء في القضايا الجديدة والتعجيل بسير القضايا المرفوعة. ونتيجةً لذلك، جرى النظر حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في ٤٢ جريمة قتل تعرض لها أشخاص ينتمون إلى الجماعة المتنوعة جنسياً، وصدر في هذه المحاكمات ١٦ حكماً، منها عشرة أحكام إدانة. وفيما يتعلق بالصحفيين والإعلاميين، فقد أُحيلت إلى القضاء ١٢ قضية تم البت في سبع منها، حيث صدرت أربعة أحكام إدانة، وهناك ثلاث قضايا لا تزال قيد النظر أمام المحاكم، وصدر أمران بتوقيف مدعى عليهم. وبخصوص المحامين، أُحيلت إلى القضاء ١١ قضية من أصل ٦٣ قضية جرى التحقيق فيها، وصدرت أحكام في أربع قضايا منها (التوصيات ٨١-٢، ٨٢-١٨، ٨٢-١٩، ٨٢-٢٤، ٨٢-٣٣، ٨٢-٣٤، ٨٢-٣٥، ٨٢-٣٦، ٨٢-٣٧، ٨٢-٧٦، ٨٢-٧٧، ٨٢-٧٨، ٨٢-٧٩، ٨٢-٨٠، ٨٢-٩٥، ٨٢-٩٦).

٢٤- **تعزيز التحقيق الجنائي.** أنشأ الكونغرس الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ **الهيئة التقنية للتحقيق الجنائي** كهيئة تابعة للنيابة العامة، مكلفة بالتحقيق في الجرائم الخطيرة والمؤثرة في المجتمع.^(٣٤) وتمكن هذه الهيئة أعضاء النيابة من إدارة التحقيقات بفعالية وعرض أدلة علمية على المحاكم، ولا سيما في قضايا القتل والجريمة المنظمة، ليكفل ذلك حق المدعى عليه في أن تراعى الإجراءات القانونية الواجبة وحقه في الحماية القضائية الفعالة. وفي مسابقة اختيار مديري هذه الهيئة والدفعة الأولى من موظفيها من بين ١٠٠ موظف، لم تُؤخذ معارفهم ومهاراتهم فقط في الحسبان، بل أخذ مستواهم الأخلاقي أيضاً في الاعتبار. وقد أنهت الفرقة الأولى الطور الأوّل من تدريبها وبدأت تباشر مهامها في المدينتين الرئيسيتين بالبلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (التوصيات ٨٢-٣٧، ٨٢-٥٧، ٨٢-٦٣، ٨٢-٦٥، ٨٢-٧٦، ٨٢-٧٧، ٨٢-٧٨، ٨٢-٧٩، ٨٢-٨٠، ٨٢-٩٥، ٨٢-٩٦، ٨٢-٩٧).

٢٥- **تدابير الحد من العنف ضد المرأة.** فيما يتعلق بجرائم قتل النساء، فاعتباراً من عام ٢٠١١، صدر ٥٤٩ قراراً اتّهام من النيابة العامة و٢٠٣ أحكام إدانة. وفي سياق تصدي الدولة أيضاً لهذه الظاهرة، حثت السلطة التنفيذية على تعديل القانون الجنائي، بدعم من هيئات رسمية أخرى ومنظمات من المجتمع المدني. وبهذا، أدمج الكونغرس الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٣ **قتل الإناث** في باب جرائم القتل بوصفه فعلاً جنائياً معرّفًا يعاقب عليه بالسّجن من ٣٠ إلى ٤٠ عاماً^(٣٥). وهذه الجريمة، النافذة قانوناً منذ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، واجبة التطبيق بحق أي رجل يتسبب في وفاة امرأة بسبب نوع الجنس، وبكراهية وازدراء لكونها امرأة (التوصيات ٨١-١، ٨٢-٣، ٨٢-٩، ٨٢-١٨، ٨٢-٣٧، ٨٢-٣٨، ٨٢-٣٩، ٨٢-٤٠، ٨٢-٤١، ٨٢-٤٢، ٨٢-٤٣، ٨٢-٤٤، ٨٢-٤٥، ٨٢-٤٦).

٢٦- وقد أعدت المؤسسة الوطنية للمرأة من جانبها بروتوكولات للرعاية والعمل موجهة إلى دور الإيواء ومراكز الرعاية الشاملة للمرأة، تضم وتنظم أفضل ممارسات هذه المؤسسات المعنية بالحماية. وتباشر أربعة من دور إيواء النساء ضحايا العنف ومركزان للرعاية الشاملة للمرأة أعمالها فعلياً في الوقت الراهن بموارد من البلديات ومن مؤسسات أخرى متعاونة وموارد خاصة (التوصيات ١-٨١، ٢-٨١، ٣-٨٢، ٤-٨٢، ٥-٨٢، ٦-٨٢، ٧-٨٢، ٨-٨٢، ٩-٨٢، ١٠-٨٢، ١١-٨٢، ١٢-٨٢، ١٣-٨٢، ١٤-٨٢، ١٥-٨٢، ١٦-٨٢، ١٧-٨٢، ١٨-٨٢، ١٩-٨٢، ٢٠-٨٢، ٢١-٨٢، ٢٢-٨٢، ٢٣-٨٢، ٢٤-٨٢، ٢٥-٨٢، ٢٦-٨٢، ٢٧-٨٢، ٢٨-٨٢، ٢٩-٨٢، ٣٠-٨٢، ٣١-٨٢، ٣٢-٨٢، ٣٣-٨٢، ٣٤-٨٢، ٣٥-٨٢، ٣٦-٨٢، ٣٧-٨٢، ٣٨-٨٢، ٣٩-٨٢، ٤٠-٨٢، ٤١-٨٢، ٤٢-٨٢، ٤٣-٨٢، ٤٤-٨٢، ٤٥-٨٢، ٤٦-٨٢).

٢٧- سياسة الحد من العنف ضد الأطفال والشباب. سعيًا إلى التصدي لهذه المشكلة على نحو متسق وشامل ودائم، اعتمدت السلطة التنفيذية في شباط/فبراير ٢٠١٣^(٣٦) السياسة الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال والشباب في هندوراس. وقد صيغت هذه السياسة بالتشاور مع هيئات الدولة ومنظمات المجتمع المدني المعنية. وتتواءم هذه الأداة مع "قانون تحديد رؤية البلد واعتماد خطة الدولة"^(٣٧)، وتهدف أساساً إلى الحد من عوامل ضعف الأطفال والمراهقين والشباب وتعرضهم للإيذاء. ولتنفيذ هذه السياسة بفعالية، تنفذ إدارة الشباب بوزارة التنمية والإدماج الاجتماعي خطة عمل استرشدت بمبادئ هذه السياسة وخطوطها التوجيهية ومؤشراتها (التوصيات ١-٨١، ٢-٨١، ٣-٨٢، ٤-٨٢، ٥-٨٢، ٦-٨٢، ٧-٨٢، ٨-٨٢، ٩-٨٢، ١٠-٨٢، ١١-٨٢، ١٢-٨٢، ١٣-٨٢، ١٤-٨٢، ١٥-٨٢، ١٦-٨٢، ١٧-٨٢، ١٨-٨٢، ١٩-٨٢، ٢٠-٨٢، ٢١-٨٢، ٢٢-٨٢، ٢٣-٨٢، ٢٤-٨٢، ٢٥-٨٢، ٢٦-٨٢، ٢٧-٨٢، ٢٨-٨٢، ٢٩-٨٢، ٣٠-٨٢، ٣١-٨٢، ٣٢-٨٢، ٣٣-٨٢، ٣٤-٨٢، ٣٥-٨٢، ٣٦-٨٢، ٣٧-٨٢، ٣٨-٨٢، ٣٩-٨٢، ٤٠-٨٢، ٤١-٨٢، ٤٢-٨٢، ٤٣-٨٢، ٤٤-٨٢، ٤٥-٨٢، ٤٦-٨٢).

٢٨- التدخل من أجل تخفيف حدة النزاع في وادي باخو أغوان. يمثل النزاع الدائر بين حركات الفلاحين وشركات التصدير الزراعي لأشجار النخيل الأفريقي العاملة في وادي باخو أغوان، بمقاطعة كولون، أكبر مشكلة زراعية واجهها البلد في أكثر من ٣٥ عاماً^(٣٨). وفضلاً عن التدابير الاجتماعية الطابع المشار إليها في الفقرات التي أفردت لعرض موضوع الإصلاح الزراعي، فعند أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أُدجحت في هذا السياق، بأمر من السلطة التنفيذية، ولاية "قوة شاتروك الثانية للعمل المشترك"^(٣٩)، التي تشمل أنشطتها تنفيذ دوريات حراسة ونشر قوات احتياط في منطقة النزاع، ومصادرة الأسلحة عملاً بالمرسوم التشريعي رقم ١١٧-٢٠١٢^(٤٠)، وإلقاء القبض على الأشخاص بأوامر توقيف، وتفكيك العصابات الإجرامية، وتنفيذ عمليات إخلاء بأمر من السلطات القضائية المختصة. والقوة مؤلفة من عناصر من القوات المسلحة والشرطة الوطنية. ونظراً لأن قيادتها الحالية قد آثرت الحوار مع منظمات الفلاحين ومع أصحاب الشركات، فقد انخفض عدد وقائع احتلال المزارع خلال عام ٢٠١٤ إلى أدنى حد.

٢٩- حماية الأشخاص المعرضين للخطر. لقد بذلت الدولة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ جهوداً هائلة لحماية مئات الأشخاص المستفيدين من التدابير الاحترازية التي طلبت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان اتخاذها في حالات فردية وجماعية. كما أُتخذت، بعددٍ أقل، التدابير المؤقتة التي قضت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان باتخاذها. وكان معظم القضايا التي فصلت فيها المحكمة من القضايا المرفوعة في عام ٢٠٠٩. وتمكّنت الدولة في معظم الحالات من الاتفاق مع المتضررين على تدابير الحماية. ونُشر في هذا الصدد استدعاءان عامان للمستفيدين

من هذه التدابير عبر وسائل الإعلام، وأعدت وثائق الاعتماد التي يمكن للمستفيدين عرضها على السلطات، وأنشئت منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ وحدة لحقوق الإنسان بوزارة الأمن الداخلي، أنيط بها تنفيذ هذه التدابير^(٤١) (التوصيات ٢-٨١، ٢-٨٢، ١٨-٨٢، ١٩-٨٢، ٣٠-٨٢، ٣١-٨٢، ٣٢-٨٢، ٣٣-٨٢، و٥٨-٨٢).

٣٠- مشروع قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان. يُجري الكونغرس الوطني في الوقت الراهن المناقشة الأخيرة لمشروع قانون حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين وموظفي القضاء، الذي كان نصه موضوع مشاورات واسعة على الصعيد الوطني، شاركت فيها منظمات المجتمع المدني المعنية بهذه القطاعات. وبالإضافة إلى أن هذا المشروع يفرض ضرورة محددة ألا وهي الحماية، وينفذ مجموعة من التوصيات المقدمة للبلد خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل المتعلق به، فهو يسعى كذلك إلى إدماج العديد من قرارات وتوصيات أجهزة الأمم المتحدة في القانون الوطني^(٤٢). وينص مشروع القانون على إنشاء مجلس وطني للحماية تمثل فيه أشد الفئات تأثراً، ويعتمد فهرساً لتدابير الوقاية والحماية والتدابير العاجلة. وتُحدّد درجة التدبير المناسب لكل شخص بحسب نوع الخطر المعرّض له، بعد تحليل المخاطر وتقييمها. علاوة على ذلك، سوف يُنشئ هذا القانون وحدة في وزارة الأمن الداخلي معنية بتوفير الحماية للأشخاص المعرضين للخطر، تكون بمثابة هيئة مسؤولة عن التنفيذ الفعلي للتدابير المتوخاة في القانون. ولكي تحظى الآلية الجديدة بالمصداقية لدى المستفيدين منها، يلزم تخصيص ميزانية كافية لها (التوصيات ١-٨١، ٢-٨١، ١٨-٨٢، ١٩-٨٢، ٢٩-٨٢، ٣٠-٨٢، ٣١-٨٢، ٣٢-٨٢، ٣٣-٨٢، ٩٩-٨٢، ٩-٨٣، ٩٣-٨٢، و٩٦-٨٢).

٣١- تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في مجال حقوق الإنسان. في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، نظمت إدارة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابعة للقوات المسلحة أكثر من ٣٠ دورة وحلقة دراسية بشأن حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ومنع التعذيب والاتجار بالأشخاص والعنف المنزلي والعنف الأسري. وأفاد من هذا التدريب أكثر من ١٧ ٠٠٠ مشارك بينهم راغبون في التجنيد، وأفراد من الشرطة العسكرية للنظام العام، وطلاب من الأكاديميات العسكرية، وموظفون كانوا يتلقون تدريبهم للحصول على ترقية، وموظفون مساعدون من مختلف الوحدات. وأخذت الشرطة من جانبها، منذ أواخر تسعينات القرن الماضي، تُضمّن مناهج نظامها التعليمي بمختلف مراحلها مواد دراسية في مجال حقوق الإنسان. واستكمالاً لهذا المسعى، أُعدّ تقييم لأثر محور حقوق الإنسان في نظام التعليم الشرطي وصيغ مقترح بتعديل محتواه ومنهجيته، وهو قيد المراجعة حالياً (التوصيات ١٤-٨٢، ١٥-٨٢، ١٦-٨٢، ٢١-٨٢، ٢٧-٨٢، ٣٨-٨٢، ٣٩-٨٢، ٤١-٨٢، ٤٢-٨٢، ٤٣-٨٢، ٤٤-٨٢، ٤٥-٨٢، ٤٦-٨٢، ٤٩-٨٢، و٦٨-٨٢).

٣٢- تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص. أجاز الكونغرس الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٢ قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص^(٤٣). ويستند هذا القانون إلى طائفة من الصكوك الدولية

بهذا الشأن، التي ما فتت دولة هندوراس تعتمد عليها تدريجياً، ويشكل إطاراً منظماً شاملاً لكيفية التعامل مع هذه المشكلة. ومن الجلي أن هذا القانون يوطد، على المستوى القانوني، ولاية اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والاتجار بالأشخاص، بوصفها هيئة لا مركزية مؤلفة من تشكيلة واسعة من سلطات الدولة الثلاث، والنيابة العامة، والمفوضية الوطنية لحقوق الإنسان، والإدارة الوطنية لشؤون الطفل والمراهق والأسرة، والمؤسسة الوطنية للمرأة، واتحادات البلديات، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الموضوع.

٣٣- ومن الأعمال المهمة التي ما برحت تنفذها اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والاتجار بالأشخاص ما يلي: إطلاق حملات لكسب التأييد والتأثير من أجل إجازة تعديلات قانونية بهذا الشأن، وإعداد لوائح وبروتوكولات عمل تقنية، وتنفيذ أنشطة تأهيلية وتدريبية، ودعم إنشاء وحدات بجهاز الشرطة والنيابة العامة متخصصة في منع الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والاتجار بالأشخاص وملاحقتهم، ورسم خرائط جغرافية - اجتماعية لمسارات عمليات الاتجار، وتعزيز الخطوط الهاتفية المخصصة للإبلاغ عن جرائم الاتجار بالأشخاص، وتنظيم حملات توعوية وإعلامية لمكافحة الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والاتجار بالأشخاص، وتنفيذ مشاريع برعاية الوكالات الدولية والبلدان الصديقة^(٤٤) (التوصيات ١-٨١، و٣-٨٢، و١٨-٨٢، و٢١-٨٢، و٣٩-٨٢، و٤٥-٨٢، و٤٧-٨٢، و٤٨-٨٢، و٤٩-٨٢، و٥٠-٨٢، و٥١-٨٢، و٥٢-٨٢، و٦٩-٨٢).

٣٤- **التحديات المتعلقة بنظام السجون وتدابير التغلب عليها.** اعتمد في أيار/مايو ٢٠١٢ **القانون الجديد لنظام السجون الوطني**^(٤٥)، الذي تُستهل به المرحلة الانتقالية نحو المؤسسة الوطنية للسجون التي تقودها لجنة خاصة عيّنها الرئيس لوبو في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وقد نجحت اللجنة في إبرام اتفاق مع المعهد الوطني للتأهيل المهني، أُجري بموجبه تشخيص لاحتياجات مسلوبي الحرية من التدريب وفحص للتجهيزات التعليمية القائمة في كلٍّ من مرافق السجون. ويجري أيضاً إحراز تقدم كبير في تشييد ثلاث منشآت للاحتجاز الاحتياطي للأشخاص رهن الاحتجاز القضائي، وثلاثة مرافق جديدة للسجون لتخفيف اكتظاظ سحني تيغوسيغالبا وسان بيدرو سولا على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، فقد سُرع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في تدريب ٣٠٠ متقدّم لحراسة السجون باتباع منهج لا يقتصر على المهام التي سيباشرونها فحسب، بل يشمل أيضاً مواد متعلقة بحقوق الإنسان. وإضافةً إلى ذلك، أجاز الكونغرس الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٣ **قانون العفو**^(٤٦). وينظم هذا القانون على نحو مُحدّث مسألة تحديد الأشخاص المستفيدين من العفو الرئاسي، وكذلك شروط وإجراءات طلبه واستيفاء إجراءاته (التوصيتان ١-٨١، و٥٣-٨٢).

٣٥- **منع التعذيب.** تشكلت اللجنة الوطنية لمنع التعذيب وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حينما أدى الرئيس لوبو اليمين الدستورية أمام الممثلين المعيّنين من السلطتين التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني. وبهذا، ونتيجةً للأعمال التي اضطلعت بها وزارة الدولة لحقوق الإنسان والعدالة والإدارة المحلية وسياسة اللامركزية، أوفت دولة هندوراس

بالتزامات التي قطعتها على نفسها بموجب التوقيع على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ولا سيما على البروتوكول الاختياري الملحق بها، الداعي إلى إنشاء آلية وطنية وقائية لمنع التعذيب^(٤٧). ومنذ ذلك الحين، توّجّد عمل اللجنة بوصفها هيئة وطنية مستقلة غير محددة الأجل، تتمتع باستقلال إداري وتقني ومالي^(٤٨). وعلاوة على ذلك، نجحت اللجنة بفضل عملها في مجالات الرصد والتدريب والمعالجة الإجرائية للبلاغات وإصدار التوصيات، في أن تصبح مرجعاً للقطاع العام والمجتمع المدني في المواضيع المتعلقة بالسجون ومنع التعذيب. وأجرت اللجنة خلال عام ٢٠١٤ وحده أكثر من ٢٠٠ زيارة لمختلف مرافق سلب الحرية في البلد، بما فيها السجون ومخافر الشرطة ومرافق احتجاز الأحداث الجانحين والمصححات النفسية، معظمها دون إخطار مسبق. وشملت أعمالها التدريبية موظفي القضاء وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين وأعضاء المنظمات غير الحكومية والأشخاص مسلوبي الحرية أنفسهم. ومن أبرز ابتكاراتها في مجال التأهيل الجهود المبذولة مؤخراً من أجل تنفيذ بروتوكول اسطنبول في هندوراس^(٤٩) (التوصيات ٨٢-٢٥، و٨٢-٢٧، و٨٢-١١١).

٣٦- **السلطة القضائية.** تم بموجب التعديل الذي أُجري على المادتين ٣١٣ و٣١٧ من دستور الجمهورية، إنشاء مجلس القضاء والمهن القضائية كهيئة مستقلة لإدارة شؤون القضاء، مع الفصل بين المهام الإدارية والقضائية داخل السلطة القضائية^(٥٠). وأجاز الكونغرس الوطني قانون هذه المؤسسة الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١^(٥١)، وبدأ أعضاؤها يباشرون مهامهم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ومن التطورات الإيجابية التي تحققت في الفترة المشمولة بالتقرير، يمكن ذكر ما يلي: إنشاء المشروع التجريبي لمركز رعاية المرأة وحماية حقوقها في تيغوسيغالبا، بهدف تحسين مستوى تسييق وتكامل الخدمات المقدمة لضحايا العنف المنزلي والأسري؛ واستحداث برامج الميسرين القضائيين ومحاكم الصلح المتنقلة من أجل زيادة إمكانية اللجوء إلى القضاء بالنسبة إلى الفئات أو في المناطق المهمشة أو المعزولة؛ وإنشاء مكتب وبوابة إلكترونية معنيين بمسألة الشفافية اعترفت مؤسسة الاستعلامات العامة في عام ٢٠١٣ بتقيدهما بالمقتضيات القانونية الوطنية^(٥٢). وعلاوة على ذلك، تتولى وحدة المسائل الجنسانية التابعة للسلطة القضائية، بالتعاون مع كلية المهن القضائية، مهمة توعية الموظفين وتدريبهم على نحو مطّرد كي يُطبقوا المنظور الجنساني في عملهم اليومي^(٥٣)، وقد أنشئت هذه الوحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بهدف إدماج هذا النهج في جميع العمليات الإدارية والقضائية المتعلقة بهذه السلطة التابعة للدولة (التوصيات ٨١-١، و٨٢-١٥، و٨٢-٦٨، و٨٢-٥٤، و٨٢-٥٥، و٨٢-٥٧، و٨٢-٥٩، و٨٢-٦٠، و٨٢-٦٢، و٨٢-٧٠، و٨٢-٧١).

٣٧- **الإصلاح الشامل لقوانين الطفل والأسرة والمرأة، في مجال القضاء** (التوصيات ٨١-١، و٨٢-٣، و٨٢-٤، و٨٢-١٧، و٨٢-١٨، و٨٢-٢١، و٨٢-٢٤، و٨٢-٣٩، و٨٢-٤٠، و٨٢-٤١، و٨٢-٤٢، و٨٢-٤٣، و٨٢-٤٤، و٨٢-٤٥، و٨٢-٤٦، و٨٢-٧٤، و٨٢-٧٥، و٨٢-٦٦). اعتمد الكونغرس الوطني في شباط/فبراير ٢٠١٣ عملية إصلاح شاملة لقانوني الطفل والمراهق، وكذلك لقانون الأسرة، لا تقتصر على تحديث

هذه الصكوك، وإنما تشمل أيضاً زيادة إمكانية لجوء الأطفال والنساء إلى القضاء^(٥٤). ففي الحالة الأولى، أُخذت العديد من توصيات لجنة حقوق الطفل في الحسبان، بتعزيز حماية الطفل في البلد وإعادة هيكلة نظام قضاء الأحداث. وفي مجال الأسرة، سعت السلطات إلى زيادة مستوى الأمان في عمليات التبني وتحسين نظامي الزواج والنفقة الزوجية. وشملت عملية الإصلاح أيضاً أحكام القانون الجنائي بهدف تحديد الفعلين الجنائيين المتمثلين في التحرش الجنسي وسوء المعاملة بالاعتداء. كما شمل الإصلاح قانون الإجراءات الجنائية من أجل إقرار الملاحقة القضائية العامة لجريمة رفض تقديم المساعدة الأسرية لكبار السن. وإضافةً إلى ذلك، عُُدل قانون مكافحة العنف المنزلي بغية تعزيز حقوق ضحايا هذه الآفة.

٣٨- ونتيجةً لعملية الإصلاح هذه، أنشأت الحكومة الحالية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إدارة شؤون الطفل والمراهق والأسرة، التابعة لوزارة التنمية والإدماج الاجتماعي، لتحل محل سابقتها، المؤسسة الهندوراسية للطفل والأسرة^(٥٥). وكان قضاء الأحداث من المجالات التي حظيت بالأولوية في عمل إدارة شؤون الطفل، فحسّنت نوعية المنهجية المعتمدة والبنى التحتية للمجمّعات التعليمية التدريبية وتجهيزاتها، واستأنفت تنفيذ البرامج الفرعية الخاصة بالتدابير البديلة عن سلب الحرية، وهي تنتهج الآن نهج العدالة الإصلاحية.

باء- الديمقراطية والمشاركة

٣٩- توسيع نطاق آليات الديمقراطية التشاركية. اعتمد البلد في شباط/فبراير ٢٠١١ تعديل المادتين ٥ و٢١٣ من الدستور، لتُجيزاً بموجبه زيادة المواضيع التي يمكن الرجوع فيها إلى الشعب الهندوراسي عن طريق الاستفتاءات العامة، وتُنشأ المبادرة الشعبية أو مبادرة المواطنين إلى عرض مشاريع قوانين على الكونغرس الوطني^(٥٦). ويُفصّل هذان المفهومان في **قانون آليات مشاركة المواطنين الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢**^(٥٧) (التوصيتان ٨١-١، و٨٢-٦٠).

٤٠- تكافؤ الفرص في تولي المناصب التي تُشغل بالانتخاب الشعبي. مُحدّدت في عام ٢٠١٢، بموجب قانون الانتخابات والمنظمات السياسية المعدّل، حصة مشاركة المرأة المرشّحة في الانتخابات على قدم المساواة مع الرجل بنسبة ٤٠ في المائة، في بادئ الأمر، في العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ثم ٥٠ في المائة في الانتخابات الأولية والعامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧^(٥٨) (التوصيات ٨١-١، و٨٢-٣، و٨٢-٢١، و٨٢-٦٠).

٤١- اعتماد مبدأ مراعاة الأصول القانونية في حالة إقالة الموظفين رفيعي المستوى. تنفيذاً لتوصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، عدّل الكونغرس الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ دستور الجمهورية بهدف استحداث مفهوم المحاكمة السياسية^(٥٩). ثم أصدر لاحقاً، في آذار/مارس ٢٠١٣، **القانون الخاص للمحاكمات السياسية** لينظم مزيداً من التفصيل إجراءات هذه الآلية الجديدة^(٦٠) (التوصيتان ٨١-١، و٨٢-٨٢).

٤٢ - تعزيز الحق في تكوين الجمعيات وإمكانية شغل الوظائف العامة. أجاز الكونغرس الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١١ القانون الخاص لدعم المنظمات الإنمائية غير الحكومية^(٦١). ويفصّل هذا القانون، لأول مرة، الحق في تكوين الجمعيات المتوخى في المادة ٧٨ من الدستور، ويعزز اليقين القانوني فيما يتعلق بالمنظمات والجمعيات والمؤسسات غير الربحية، ويحدد حقوقها والتزاماتها. وفضلاً عن ذلك، بدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٢، نفاذ قانون المهنة الإدارية في البلديات، الرامي إلى إنشاء نظام الخدمة المدنية في الحكومات المحلية^(٦٢)، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمد قانون مجالس وجمعيات المجتمعات المحلية لتنظيم عمل جمعيات السكان والمستوطنين هذه على نحو أفضل^(٦٣). ويفصّل القانون الأخير الحق في تكوين الجمعيات على صعيد المقاطعات والبلديات والأحياء^(٦٤)، لأغراض الإدارة الذاتية، المتوخى في المادة ٣٠٢ من الدستور (التوصية ٨١-١).

٤٣ - الوصول إلى المعلومات وحماية البيانات الخاصة. تواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير توطيد عمل مؤسسة الاستعلامات العامة. وقد نجحت المؤسسة في إنشاء شبكة من موظفي الاستعلامات العامة في جميع مؤسسات الحكومة المركزية والقطاع اللامركزي، يُقدّم لهم على الدوام التدريب والدعم فيما يباشرونه من أعمال، لتشكل هذه الشبكة الخط التوجيهي والاستعلامي الأول للمواطنين. وبعد عام ٢٠١٠، تجاوز مجموع عدد الطلبات التي تلقاها هؤلاء الموظفون ٢٠٠٠ طلب سنوياً^(٦٥). ففي عام ٢٠١٢ فقط، نُظر في ٢٨٣٦ حالة، وأُجيب على ٢٥٩٦ (٩٢ في المائة) منها بنجاح^(٦٦). وإن لم يُجب على الاستعلام المقدم عند هذا المستوى الخدمي، تتدخل المؤسسة عند تلقي بلاغات وطلبات مراجعة. وتضطلع المؤسسة أيضاً بأعمال نشر مكثفة لقانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة واتفاقيات مكافحة الفساد المبرمة في إطار منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. وتشمل أنشطة التوعية هذه الموظفين العموميين ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الطلاب الجامعيين وطلاب كليات التربية. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، شملت برامج التوعية السنوية أكثر من ٨٠٠٠ شخص، وفي عام ٢٠١٣ وحده، دُرّب ١٢٨٢٧ شخصاً. أما عن حماية البيانات الخاصة، ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عدل الكونغرس الوطني المادة ١٨٢ من الدستور ليُدمج فيها ضمان حماية البيانات كآلية لحماية البيانات الخاصة والحق في حماية الشرف والخصوصية والسمعة الشخصية^(٦٧) (التوصيات ٨١-١، و٨١-٣، و٨٢-٩١، و٨٢-٩٢، و٨٢-٩٣).

٤٤ - تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة في القطاعات البديلة والإعلامية. لقد بذلت الإدارات الماضية جهوداً كبيرة في سبيل تعزيز حرية التعبير في أوساط بديلة، ما أدى إلى إنشاء ٢٢ محطة إذاعية عاملة في البلد بغرض خدمة المجتمعات المحلية، تُديرها منظمات غير حكومية وكنائس وجامعات وروابطات للمستوطنين ومنظمات للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ولشعب ميسكيتو وحده من المحطات التي تُديرها تلك المنظمات خمس موجات إذاعية مخصصة له. وعلاوة على ذلك، لدى هندوراس قناتان تلفزيونيتان من نفس النوع، إحداها لشعب غاريفونا والأخرى لشعب ميسكيتو (التوصية ٨١-٣، الالتزام الطوعي (ب)).

جيم - التنمية والمساواة

١ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفقر

٤٥ - السياسات والبرامج في القطاع الاجتماعي (التوصيات ٨١-١، و٨٢-١٨، و٨٢-١٠٢، و٨٢-١٠٣). اعتمدت في آذار/مارس ٢٠١٢^(٦٨) سياسة الحماية الاجتماعية، وهدفها الرئيسي أن تُهيئ تدريجياً وباطّراد الأحوال الاجتماعية التي تسهم في تحقيق الرفاه للأفراد والجماعات. وتعترف هذه السياسة بأنها تستأنف جهوداً بادرت الإدارات السابقة إلى بذلها^(٦٩)، وهو ما يُكسبها طابع سياسة الدولة التي تتجاوز أي ولايات رئاسية بعينها. وتسعى سياسة الحماية الاجتماعية إلى الامتثال للقوانين الوطنية والدولية المعمول بها بشأن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فهذه السياسة إطار قانوني خاص يتمثل في **القانون الإطار للسياسات العامة للشؤون الاجتماعية**، المعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١١^(٧٠)، والذي يحدد مبادئ وموارد متعلقة بتفعيل مشاركة المواطنين ويُنشئ هيئات ومؤسسات معنية بذلك، بهدف صوغ السياسات الاجتماعية وتنفيذها. وأخيراً، يُسند القانون مهمتي تنفيذه ورصد تنفيذه إلى هيئة محددة رفيعة المستوى تابعة للسلطة التنفيذية، هي وزارة التنمية الاجتماعية، المنشأة في عام ٢٠١٠.

٤٦ - وتُنَفَّذ في هذا الإطار السياساتي مبادرات كالبرنامج الرئاسي للصحة والتعليم والتغذية المسمى "قسمة الـ ١٠ آلاف"^(٧١)، ويتعلق بتنفيذ تحويلات نقدية مشروطة بالنهوض بمسؤوليات مشتركة في مجالات الصحة والتعليم والتغذية، وكان يُنفَّذ في عهد الإدارة السابقة ولا يزال يُنفَّذ في عهد الإدارة الحالية^(٧٢). وخلال ولاية الحكومة الحالية، أُدمجت في إطار برنامج حياة أفضل عناصر السكن الصحي، من قبيل فلاتر المياه، والمراحيض، والمدافئ الملائمة للبيئة، والمنشآت السكنية الخرسانية، وخزانات المياه، والأسقف، أفادت منها أكثر من ٤٧ ٠٠٠ أسرة في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تدعم الحكومة المشاريع المنتجة الصغيرة والزراعة الأسرية. فعن طريقهما، استُحدث خلال عام ٢٠١٤ وحده أكثر من ٢٤ ٠٠٠ مصدرٍ للدخل، ولا سيما للنساء اللاتي أنشأن مشاريع صغيرة لإعداد الأطعمة الشعبية، وكذلك بساتين أسرية ومجتمعية. كما اعتمدت في عام ٢٠١٢ السياسة العامة للتنمية الشاملة للطفولة المبكرة^(٧٣).

٤٧ - **أعمال الإصلاح الزراعي**. اعتباراً من عام ٢٠١٠، لم تكتفِ الإدارتان السابقة والحالية بحفز ودعم إبرام اتفاقين بين منظمات الفلاحين وأصحاب شركات التصدير الزراعي، بل اتخذتا أيضاً تدابير لتحسين الأجواء الأمنية في منطقة وادي باخو أغوان. وقد أُبرم الاتفاق الأول في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بينما أُبرم الثاني في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. ومكّن هذان الاتفاقان الحركة الموحدة لفلاحي أغوان والحركة الأصلية للدفاع عن فلاحي أغوان، اللتين تضمّنان ما ينيف عن ٣ ٥٠٠ أسرة، من المشاركة في أعمال الإصلاح. وعلى سبيل الدعم، أذن الكونغرس الوطني للدولة بالمشاركة فيها كضامن متضامن لهاتين الحركتين، بتقديم اعتماد ممنوح من المصارف الخاصة لشراء الأراضي المملوكة لإحدى شركات التصدير الزراعي^(٧٤). ومكّن تدخل الدولة من تنفيذ العملية على نحو منظم، دون المساس بالوحدات الزراعية المنتجة بكامل طاقتها،

ولا الإخلال بنسب التصدير الملتزم بها، ولا التسبب على المدى الطويل في إفقار الأسر التي تعتمد دخولها على الاستثمارات الكبيرة في هذا القطاع.

٤٨- وقد داوم البلد عن طريق المؤسسة الزراعية الوطنية على الاضطلاع بأعمال عامة لإنفاذ حق القطاع الريفي في مستوى معيشي لائق، يمكن منها ذكر ما يلي: '١' منح صفة الشخصية الاعتبارية لـ ٣٦٩ ١ شركة مملوكة لفلاحين، وشهد عام ٢٠١٢ تنفيذ ٦٥٤ عملية منح و/أو تعديل، ليسجل ذلك أعلى رقم منذ عام ٢٠٠٧؛ '٢' دعم تنظيم ٦٩١ صندوقاً ريفياً للتوفير والاعتماد، أفاد منها ٢٩٢ ٨ مستفيداً، منهم ٤٨٨ ٢ امرأة (نسبة ٣٠ في المائة)؛ '٣' تملك ٧٧ ٥٧٨ ٨٧٢ هكتاراً من الأراضي المملوكة للدولة في عام ٢٠١٣ للفلاحين في القطاع الذي أصلح غير المالكين لأراضٍ، وفرادى المنتجين المالكين بالطرق السلمية منذ سنوات عديدة، والمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية والهندوراسيين من أصل أفريقي، ولا سيما تلك الواقعة في المنطقة الثقافية لحماية الإنسان والمحيط الحيوي لنهر بكتنو. وقد حصل شعب ميسكيتو من إجمالي المساحة السابقة على ٨٣٨ ٧٠٣ هكتاراً^(٧٥) (التوصية ٣٨-١٢).

٤٩- سياسات وبرامج دعم العمالة والتحديات في هذا المجال. سعيًا إلى خلق فرص عمل تمكن من تحسين مستوى معيشة الكثير من المواطنين الذين يُضطرون إلى تأمين دخولهم في قطاع الاقتصاد غير الرسمي^(٧٦)، حفزت الحكومة اعتماد سياسات عامة بهذا الشأن، تهدف إلى خلق فرص عمل في القطاع الرسمي وكفالة ظروف عمل أفضل للعاملين في السوق غير الرسمية. وفي هذا السياق أجاز الكونغرس الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ **قانون البرنامج الوطني للعمل بالساعة**^(٧٧)، ويُنيط تنفيذ البرنامج بوزارة العمل والضمان الاجتماعي. ونظراً لجودة نتائجه، فقد دام تنفيذه طوال عهد الإدارة السابقة، وواصلت الإدارة الحالية تنفيذه، استناداً إلى **قانون العمل بالساعة**^(٧٨) اعتباراً من عام ٢٠١٤. وقد نجح في المرحلة الأولى من تنفيذه في خلق ٣٦٩ ١٧٧ فرصة عمل جديدة، يُضاف إليها ٣٣٩ ٥٣ فرصة عمل أخرى في المرحلة الثانية، دون المساس بملاك العاملين الدائمين، وبما يضمن للعاملين بالساعة الحماية، عن طريق نظام يضم اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها هندوراس، وبما يضمن لهم أيضاً أحقية الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي، والأسبقية في ملء شواغر الوظائف الدائمة التي تظراً في مجال عملهم.

٥٠- وعلاوة على ذلك، يحفز الرئيس إيرنانديس منذ عام ٢٠١٤، بالاشتراك مع القطاع الخاص، تنفيذ برنامج **"بالعمل تحيا أفضل"**، الذي يركز أنشطته على الشباب الذين لا يدرسون ولا يعملون حالياً ويفتقرون إلى الخبرة المهنية اللازمة لتأخذهم آليات التعيين العادية في الاعتبار. وفي إطار هذا النموذج، الذي أوجد بالفعل ٢٥٤ ٣٣ فرصة عمل جديدة في عام ٢٠١٤، تدفع الحكومة لهؤلاء الشباب نصف الحد الأدنى للأجور حتى ثلاثة أشهر. وبالتوازي مع ذلك، اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ **قانون حماية الأنشطة غير الرسمية وإقرار استحقاقاتها وتسجيلها**. كما اعتمد الحد الأدنى للأجور الذي سيُطبَّق في جميع أرجاء البلد خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥^(٨٠) (التوصية ٨١-١).

٥١- توطيد نظام الضمان الاجتماعي. استناداً إلى أحكام دستور الجمهورية وإلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، عرضت السلطة التنفيذية على الكونغرس الوطني مشروع القانون الإطاري لنظام الحماية الاجتماعية من أجل حياة أفضل، للنظر فيه. وتهدف هذه المبادرة إلى تغطية السكان بخدمات الرعاية الصحية تغطيةً شاملة وتعميم نظام الضمان الاجتماعي في البلد، بتنظيم وتنسيق خدمات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، العامة منها والخاصة والمختلطة والمجتمعية، القائمة على دفع اشتراكات وخلاف ذلك، عن طريق إنشاء هيكل إداري ونظام تمويل متكاملين^(٨١). ولإجازة مشروع القانون في عام ٢٠١٥، أجرى الكونغرس الوطني مشاوراتٍ بشأن مضمونه مع جميع القطاعات المعنية (التوصيات ٨١-١، و٨٢-١٠٢، و٨٢-١٠٣، و٨٢-١٠٤).

٥٢- التقدم المحرز في مجال الصحة. نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الخطتان الوطنيتان للصحة للفترتين ٢٠١٠-٢٠١٤ و ٢٠١٤-٢٠١٨، اللتان تأخذان في الحسبان أهداف الأمم المتحدة للألفية، والتي التزمت هندوراس بتحقيقها. وبرز، في هذا السياق، ما حققه البلد من تغطيةٍ شاملة لجميع الأطفال تقريباً في مجال التطعيم. فعلى سبيل المثال، سجلت التغطية باللقاح المضاد للسسل (BCG) نسبة ٩٩ في المائة من أطفال البلد، وباللقاح الثلاثي التكافؤ نسبة ٩٥ في المائة منهم، وسجلت التغطية بلقاح سايبين الثلاثي التكافؤ نسبة ٩٦ في المائة، وباللقاح الفيروسي الثلاثي (SRP) نسبة ٨٨ في المائة منهم^(٨٢). وكتيجة طبيعية للممارسات الجيدة المعتمدة في برامج التحصين، أجاز الكونغرس الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قانون اللقاحات^(٨٣)، ما يؤكد أن التطعيم حقٌّ للطفل بموجب القانون والتزام، في الوقت نفسه، على الوالدين والدولة (التوصية ٨٢-١٠٤).

٥٣- التطورات التشريعية الرامية إلى تعزيز الحق في الصحة. عدّل الكونغرس الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ المادة ١٤٥ من الدستور ليُدمج فيها الحق في المياه وخدمات الإصحاح، ويقضي بأن يكون استخدامهما والانتفاع بهما بالتساوي بين جميع السكان، وحثّ على أن تكون المياه صالحة للاستهلاك البشري مع المحافظة على مصادرها^(٨٤). وعلى المستوى التشريعي، يمكن إبراز الإنجازات التالية: في حزيران/يونيه ٢٠١٠، أصدر الكونغرس القانون الخاص بمكافحة التدخين^(٨٥)، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اعتمد القانون الوطني لأمراض الكلى، الهادف إلى تنظيم خدمات غسيل الكلى على نحو أفضل^(٨٦)، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أيضاً صدر قانون تعزيز وحماية الرضاعة الطبيعية^(٨٧)، وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، اعتمد قانون التبّرع بالأعضاء البشرية وزرعها^(٨٨)، المحدّث للتشريعات القائمة بهذا الشأن، وفي أيار/مايو ٢٠١٤، صدر قانون الوقاية من حمى الصنك ومكافحتها^(٨٩)، وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، صدر قانون تنظيم بيع المنتجات الزراعية متباينة الدرجة السُمّية^(٩٠) (التوصية ٨١-١).

٥٤- الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أولويات التعليم (التوصية ٨٢-١٠٢). تماشياً مع مبادئ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)^(٩١)، كان توسيع تغطية المرحلة

الثالثة من التعليم الأساسي ومرحلة التعليم المتوسط إحدى أولويات الحكومة السابقة، ولا يزال إحدى أولويات الحكومة الحالية، ويتعين أن يبقى كذلك للحكومات التالية. وكدليل على هذا الالتزام الوطني، عدّل الكونغرس الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ المادة ١٧١ من دستور الجمهورية ليعيد تحديد مدة ومراحل التعليم المجاني والإلزامي على نفقة الدولة، بحيث يكون عام واحد في مرحلة التعليم ما قبل الأساسي، وتسعة أعوام في المرحلة الأساسية، وما بين عامين وثلاثة أعوام (وفقاً لكل برنامج بعينه) في المرحلة المتوسطة^(٩٢).

٥٥- وصدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ **القانون الأساسي للتعليم**^(٩٣). وتكمن ميزة هذا القانون الجديد الرئيسية في استهدافه تأسيس النشاط التعليمي في البلد على الحق الإنساني في التعلم، بما يتيح المشاركة في العملية التعليمية من جانب المجتمع التعليمي الذي يتألف من مجموعة العناصر الفاعلة المهتمة بصورة مباشرة بجودة عمل المرافق التعليمية، ومن بينها الوالدان وزعماء المجتمعات المحلية. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، أصدرت السلطة التنفيذية أكثر من ٢٠ لائحة تنفيذية لمجموعة من العناصر التي ينظمها هذا القانون. وتُستكمل عملية الإصلاح التعليمي في البلد بإصدار قوانين أخرى **كقانون تعزيز التعليم العام والمشاركة المجتمعية**، في نيسان/أبريل ٢٠١١^(٩٤)، وقانون **تقييم واعتماد وتوثيق جودة التعليم ومدى تكافؤ فرصه**، المعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣^(٩٥).

٥٦- **إنجازات أخرى في مجال التعليم**. لقد تحققت في عهد الإدارتين الأخيرتين مظاهر تقدم عديدة تبعث على تفاؤلٍ مبرر، منها ما يلي: '١' بلوغ عدد أيام الحضور الدراسي الفعلي في نظام التعليم العام ما لا يقل عن ٢٠٠ يوم خلال العام الدراسي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وهو إنجاز بالغ الأهمية إذا ما أخذ في الحسبان، على سبيل المثال، أن المتوسط السنوي لعدد أيام الحضور الدراسي الفعلي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ كان ١٤١ يوماً^(٩٦)؛ '٢' إجراء الاختبارات الوطنية للأداء الدراسي في مادتي اللغة الإسبانية والرياضيات لطلاب الصفوف الأولى إلى التاسع لعامين متتاليين (٢٠١٢ و ٢٠١٣)؛ '٣' إجراء التقييم الإحصائي الأول لأداء المعلمين في هندوراس، الذي مكّن من إجراء اختبارات معرفية في اللغة الإسبانية والرياضيات والتربية للمعلمين الذين يدرّسون في الصفوف من الأولى إلى التاسع؛ '٤' تعزيز وتوطيد **برنامج الوجبة المدرسية** الذي يفيد منه ٩٦,٦٤ في المائة من طلاب المرحلتين ما قبل الأساسية والأساسية في المرافق التعليمية العامة بجميع أنحاء البلد؛ '٥' استعادة إدارة نظام التعليم العام وإعادة تنظيمه إدارياً.

٥٧- ويتواصل باطراد توطيد نظام التعليم المشترك بين الثقافات الثنائي اللغة الخاص بالطلاب من الشعوب الأصلية والطلاب الهندوراسيين من أصل أفريقي، وذلك في ١٢٨ مركزاً تعليمياً في المرحلتين ما قبل الأساسية والأساسية، في ١٥ مقاطعة من مقاطعات البلد البالغ عددها ١٨. وسعيًا إلى تحسين الهياكل الإدارية في هذا القطاع، بدأ في عام ٢٠١٣ عمل الإدارة العامة للتعليم المشترك بين الثقافات المتعدد اللغات، التابعة لوزارة التعليم^(٩٧) (التوصيات ٨١-١، ٨٢-١١، و ٨٢-١٨، و ٨٢-١٠٧).

٥٨- **المبادرات المتخذة في مجال البيئة.** أجاز الكونغرس الوطني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ **قانون تغيير المناخ**^(٩٨)، الذي يشكل امتداداً لجهود هندوراس المبذولة بهذا الشأن منذ تصديقها في عام ١٩٩٥ على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، وإعداد الاستراتيجية الوطنية بشأن هذه المشكلة، التي اعتمدها السلطة التنفيذية في عام ٢٠١٠^(٩٩). علاوة على ذلك، أنشأت وزارة الموارد الطبيعية والبيئة منذ عام ٢٠١٠، عن طريق مركز الدراسات ومكافحة الملوثات، **سجل الانبعاثات ونقل الملوثات**^(١٠٠)، وحصلت لهذا الغرض على دعم من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار). ولزم لتنفيذ هذا السجل اعتماد **سياسة الإدارة البيئية الرشيدة للمنتجات الكيميائية في هندوراس**^(١٠١) وإنشاء لجنة إدارة المنتجات الكيميائية^(١٠٢). كما اعتمد الكونغرس الوطني في أيار/مايو ٢٠١١ **الاتفاقية الدولية بشأن الأشجار الاستوائية**^(١٠٣)، واعتمد في آذار/مارس ٢٠١٢ **تعديل غابوروني لنص اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض**^(١٠٤) (التوصية ٨١-١).

٢- المساواة وعدم التمييز: السياسات والقوانين القطاعية الموجهة إلى الفئات الضعيفة

٥٩- اعتمد البلد في شباط/فبراير ٢٠١١ **خريطة الطريق** لمنع عمل الأطفال **وأشكاله والقضاء عليهما** لتكون السياسة الوطنية المنتهجة بهذا الشأن^(١٠٥). وهي خطة عمل تحدد أهدافاً ونتائج ومؤشرات ومستهدفات واستراتيجيات أساسية في هذا المجال. وقد صيغت بمساعدة تقنية من منظمة العمل الدولية وبالتشاور مع عدد كبير من مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية واتحادات النقابات العمالية والرابطات التجارية الهندوراسية. ويُناط متابعة تنفيذها ورصدها وتقييمها بوزارة العمل والضمان الاجتماعي، بدعم من اللجنة الوطنية للقضاء التدرجي والمطرد على عمل الأطفال^(١٠٦) واللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية والاتجار بالأشخاص. وتهدف خريطة الطريق إلى القضاء على ظاهرة عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠ (التوصيات ٨١-١، و٨٢-٣، و٨٢-٤، و٨٢-١٧، و٨٢-١٨، و٨٢-٥١، و٨٢-٥٢، و٨٢-٤٠، و٨٢-٤٤، و٨٢-٢١، و٨٢-٣٩، و٨٢-٤٥، و٨٢-٤٧، و٨٢-٤٨، و٨٢-٤٩، و٨٢-٥٠).

٦٠- واعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٠ **الخطة الثانية لتحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين** للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢ بوصفها السياسة الوطنية للمرأة^(١٠٧). وتولت المؤسسة الوطنية للمرأة عملية إعدادها عن طريق عملية تشاور وطنية مع هيئات الحكومة المركزية وهيئات البلديات ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما منظمات الحركات النسوية، وبمشاركة وكالات التعاون الدولي. وتوجه الخطة جميع فروع الإدارة العامة إلى تنسيق الجهود وتخصيص موارد تقنية ومالية لتحقيق أهدافها. ومن مظاهر التقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذها، بدء عمل مكاتب لشؤون المرأة في بلديات البلد البالغ عددها ٢٩٨ بلدية، مكلفة بصوغ وتنفيذ السياسات الجنسانية المحلية في كل بلدية (التوصيات ٨١-١، و٨٢-٣، و٨٢-٩، و٨٢-١١، و٨٢-١٨، و٨٢-٢١، و٨٢-٣٧، و٨٢-٣٨، و٨٢-٣٩، و٨٢-٤١، و٨٢-٤٢، و٨٢-٤٣، و٨٢-٤٤، و٨٢-٤٥، و٨٢-٤٦).

٦١- التقدم المحرز في مجال حماية الأشخاص ذوي الإعاقة. صدرت في أيار/مايو ٢٠١٣ السياسة العامة المتعلقة بممارسة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الاجتماعي في هندوراس^(١٠٨)، وأُنيط وضعها وتنفيذها بإدارة شؤون كبار السن وذوي الإعاقة^(١٠٩). وُحددت مدة تسعة أعوام لتنفيذ هذه الأداة التي وضعت بدعمٍ من أكثر المنظمات تمثيلاً لهذه الفئة. وفي السياق نفسه، أجاز الكونغرس الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٣ قانون تعزيز وتمييز الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم^(١١٠). كما شكّل إصدار قانون لغة الإشارة الهندوراسية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ تقدماً بالغ الأهمية لتمكين الصم من تلقي التعليم والتواصل وممارسة سائر حقوقهم بأكبر درجة ممكنة من المساواة مع سائر السكان^(١١١) (التوصيتان ٨١-١، و٨٢-١٨).

٦٢- إنشاء مؤسسات خاصة بالشعوب الأصلية والهندوراسيين من أصل أفريقي. أنشأ البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولأول مرة في تاريخ الإدارة العامة الهندوراسية، مؤسسات دائمة خاصة بتلبية احتياجات الشعوب الأصلية التسعة والهندوراسيين من أصل أفريقي في البلد ومعالجة مشاكلهم. وألها وزارة شؤون الشعوب الأصلية والهندوراسيين من أصل أفريقي (في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤)، ثم إدارة شؤون الشعوب الأصلية والهندوراسيين من أصل أفريقي، اعتباراً من عام ٢٠١٤^(١١٢)، مع الحفاظ على البرامج الثقافية والإنمائية التي نفذتها الوزارة. وانطلاقاً من هذين الهيكلين المؤسسيين، ما برح البلد يجفز وينسق تنفيذ مبادرات من قبيل ما يلي: وضع الخطة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢، واستحداث البرنامج السياسي لنساء الشعوب الأصلية والهندوراسيات من أصل أفريقي، وإنشاء اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمنع الصيد غوصاً والتصدي له^(١١٣)، وتقييم تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، وتنفيذ عشرات المشاريع الزراعية، ومشاريع الطرق العامة والمياه والصرف الصحي، والخدمات المجتمعية، والمشاريع الإنمائية المنتجة، والأنشطة البيئية^(١١٤) (التوصيات ٨١-١، و٨٢-١١، و٨٢-١٠٦، و٨٢-١٠٧، و٨٢-١٠٨).

٦٣- إيلاء الأولوية لتنفيذ إجراءات لصالح مجتمع المثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الميل الجنسي (الجماعة المتنوعة جنسياً). كجزء من الحوار الدائم الذي تقيمه وزارة الدولة لحقوق الإنسان والعدالة والإدارة المحلية وسياسة اللامركزية مع السكان المنتمين إلى الجماعة المتنوعة جنسياً، أولت الوزارة الأولوية خلال عام ٢٠١٥ الجاري، لتنفيذ ٢٠ إجراء محدداً في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، لصالح هذه الفئة. وتتراوح هذه الإجراءات من تقديم مقترحات بإصلاحات قانونية لنبد التمييز، وتوعية الموظفين العموميين، وتقديم مساعدات مالية للبرامج التدريبية التي تنفذها المنظمات العاملة في هذا المجال، ومبادرة وزارات الدولة إلى تقديم تقارير دورية مرحلية في هذا الصدد (التوصيات ٨١-١، و٨٢-١٨، و٨٣-٤، و٨٣-٨).

٦٤- تشريعات وإجراءات حماية الأطفال والكبار المهاجرين. اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدى مزيج من الشواغل الأمنية والشواغل المتعلقة بالبحث عن فرص اقتصادية

والآمال بلمّ شمل الأسر إلى ارتفاع كبير في عدد الأطفال المهاجرين غير المسجولين بذويهم من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما تسبب في وقوع أزمة إنسانية في عام ٢٠١٤^(١٥). فأصدر رئيس الجمهورية في تموز/يوليه ٢٠١٤^(١٦) مرسوماً طارئاً للتعامل الشامل مع هذه الظاهرة وتنسيق تدخل جميع مؤسسات الدولة المختصة، بقيادة الإدارة الوطنية لشؤون الطفل والمراهق والأسرة. وعلاوة على ذلك، أنشأ رئيس الجمهورية فرقة العمل المعنية بالأطفال المهاجرين، التي تتألف من عدة أقسام وتنسق أعمالها سيدة الدولة الأولى، وهي اللجنة التي اضطلعت بأعمال ميدانية في مراكز احتجاز واستقبال المهاجرين في الولايات المتحدة والمكسيك، للتعرف على نحو مباشر على حالة الأطفال فيها ومجموعات الأسر التي ترأسها بوجه عام أمهات عزباوات (التوصيات ٨١-١، و٨٢-١٠٢، و٨٢-١٠٩، و٨٢-١١٠).

رابعاً- متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة إلى هندوراس و/أو الالتزامات الطوعية المقدمة منها في إطار جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى

٦٥- أنشأت هندوراس آلية متابعة تتولى تنفيذها وزارة الدولة لحقوق الإنسان والعدالة والإدارة المحلية وسياسة اللامركزية. وقدمت، في هذا السياق، في شباط/فبراير ٢٠١٣، تقريراً طوعياً عن منتصف المدة أجرت فيه تقييماً ذاتياً لمدى التزامها بتنفيذ كل واحدة من التوصيات (مرفق). وفضلاً عن ذلك، من الملاحظ الإشارة في العديد من فقرات هذا التقرير إلى التوصيات المحددة التي اتخذت الدولة إجراءً أو مجموعة إجراءات بشأن تنفيذها. ويجيل التقرير، لهذا الغرض، إلى أرقام الفقرات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/10). وأخيراً، بالاطلاع على السياسة العامة والخطة الوطنية لحقوق الإنسان، والتقرير المرحلي المتعلق بها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (المرفقين)، يمكن ملاحظة أن هاتين الأدوات قد استندتا، تحديداً، إلى التوصيات المقدمة خلال جولة الاستعراض الأولى وملاحظات الأجهزة الدائمة وهيئات المعاهدات والآليات المواضيعية، التابعة للمنظمة العالمية ومنظمة البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان كليهما.

خامساً- المبادرات والالتزامات الوطنية

٦٦- تعترف هندوراس بأن آلية الاستعراض الدوري الشامل، كونها قائمة على التعاون، وتفسح مجالاً مهماً للحوار مع المجتمعين المدني والدولي، كما تتيح الفرصة لإثارة نقاش داخلي حول كيفية اتخاذ تدابير محددة من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان المكفولة للسكان، وتشكرها على ذلك. لذا، فهندوراس على كامل الاستعداد لتحسين عملية المتابعة الدائمة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وحالة حقوق الإنسان في البلد.

٦٧- وبهذا الهدف، يعمل البلد من أجل إنشاء مرصد لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، شكّلت مجموعة دائمة من الموظفين من شتى المؤسسات المعنية بإعداد مختلف التقارير التي التزمت الدولة بتقديمها على أساس التزاماتها الدولية، وستُمنح هذه المجموعة الصفة الرسمية بمرسوم تنفيذي. وسيبدأ أيضاً قريباً إعداد نظام للرصد والتقييم يتخذ كمحور له مؤشرات السياسة والخطة الوطنية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية التي حددتها الوكالات المتخصصة وهيئات المعاهدات. وسوف تُستكمل آلية المتابعة هذه بإنشاء وحدة دائمة للحوار والتشاور مع المجتمع المدني في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان، يحدّد موظفوها وهياكلها وإجراءاتها بالتوافق مع المنظمات العاملة في هذا القطاع.

سادساً- توقعات هندوراس بشأن المساعدة التقنية

٦٨- تعرب هندوراس عن شكرها للبلدان الصديقة وأجهزة وهيئات المنظومتين العالمية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان على ما قدمته من تعاون تقني ومالي في مجال حقوق الإنسان. كما تعرب عن ثقتها في تواصل هذا الدعم وتستعرض الجهود الوطنية المبذولة من جهتها، وتطلب الحصول على الدعم، في إطار الآليات والموارد التي يمكن إتاحتها في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل، لتشريع في تنفيذ المبادرات التالية: '١' إرساء عملية دائمة لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والتحاوّر مع المجتمع المدني بشأن المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان؛ '٢' إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هندوراس؛ '٣' تنفيذ الآلية الوطنية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين والصحفيين والمحامين وموظفي القضاء، الجاري إنشاؤها بموجب قانون اعتمده الكونغرس الوطني؛ '٤' إنشاء نظم، تتسم بالشفافية وتتلاءم مع مبدأ استقلال القضاء، لتعيين الموظفين القضائيين والإداريين في السلطة القضائية وتقييم أدائهم وتأديبهم، وكذلك لإنشاء هيئات فعالة معنية بمشاركة ورصد هذه السلطة التابعة للدولة؛ '٥' تعزيز عمل المفوضية الوطنية لحقوق الإنسان بصفتها المؤسسة الوطنية المعنية بهذا المجال.

سابعاً- تقييم عام

٦٩- يعكس التقرير السابق ما بذلته هندوراس، ولا سيما في عهد الحكومتين الأخيرتين، من جهود جديّة في سبيل التغلب على الحالة التي كانت عليها حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠. فقد تحسنت الأحوال الأمنية العامة في البلد، وتنقذ حالياً أنشطة منهجية في المجال الاقتصادي الاجتماعي، وينتهج البلد، لأول مرة في تاريخه، سياسة عامة وخطة وطنية لحقوق الإنسان. بيد أن جزءاً كبيراً من التحديات وأوجه القصور التي تواجهها هندوراس في الوقت الراهن في مجال حقوق الإنسان يعزى إلى أوضاع الفقر وعدم المساواة وعدم الإنصاف الهيكلية المؤثرة خصوصاً على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد من جهة، وإلى ارتفاع معدلات العنف على الصعيد الإقليمي، على نحو فاق القدرات المؤسسية للمقاضاة على الجريمة في بلداننا من جهة

أخرى، الأمر الذي تسبب في نشوء ظاهرة الإفلات من العقاب والمساس بالحقوق المدنية. ومع أن الإدارتين السابقة والحالية بذلتا جهوداً جديّة من أجل التصدي لهذه التحديات، إلا أن من الضروري إدراك أن الالتزام وحده، في الأجلين المتوسط والطويل، بدعمٍ منزّه عن أي مصالح من جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلد وبتأييد من المجتمع الدولي، سوف يُبلِّغنا الهدف الذي حددناها في خطتنا للدولة ورؤيتنا للبلد، المتمثل في النهوض بمندوراس خالية من الفقر المدقع ويعمها التعليم والصحة وتنمو في رحاب الديمقراطية وفي أجواءٍ يسودها الأمن وخالية من العنف.

Notes

- ¹ Sobre el proceso electoral de 2013 en Honduras puede verse: Misión de Observación Electoral de la Unión Europea en Honduras. Elecciones Generales – 24 de noviembre de 2013. *Declaración preliminar: una votación y recuento transparentes tras una campaña opaca y desigual*. Tegucigalpa, 26 de noviembre de 2013. Además, la Organización de Estados Americanos (OEA) reconoció el buen funcionamiento del sistema integrado de escrutinio y divulgación electoral (SIEDE), sobre el cual la Secretaría de Asuntos Políticos y la Misión de la OEA habían realizado auditorías técnicas y recomendaciones. Véase: OEA. Secretaría de Asuntos Políticos (SAP). Departamento para la Cooperación y Observación Electoral (DECO). *Informe final auditoría para la verificación de la calidad y transparencia en el funcionamiento del sistema integrado de escrutinio y divulgación electoral (SIEDE) implementado por el Tribunal Supremo Electoral de Honduras para las elecciones generales del 24 de noviembre de 2013*. Tegucigalpa, 20 de noviembre de 2013; *Misión de la OEA en Honduras llama a esperar los resultados definitivos*. Tegucigalpa, 26 de noviembre de 2013. En: <http://www.oas.org/es/sap/deco/moe/Honduras2013/default.asp> Adicionalmente, de acuerdo al informe del consorcio Hagamos Democracia, el Partido Nacional tuvo representación en 96% de las MER, LIBRE en 97.9%, el Partido Liberal en 95.6% y el PAC en 72.5% de ellas. Hagamos Democracia. *Informe de Hagamos Democracia*. 24 de noviembre de 2013. Finalmente, puede verse también el *Comunicado de prensa de la delegación de alto nivel político del Centro Carter en las elecciones de Honduras*. 26 de noviembre 2013. En: <https://www.cartercenter.org/news/pr/honduras-112613.html> (sitios consultados el 26/11/2013).
- ² El Decreto No. 49-2012, de 17 de abril, introduce en el Código Penal el delito de desaparición forzada. Fue publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,873, el 16 de julio de 2012.
- ³ El Decreto No. 22-2011, de 7 de marzo, reforma el tipo penal de tortura para adecuarlo a los estándares internacionales. Fue publicado el 19 de mayo de 2011 en el diario oficial La Gaceta No. 32,519.
- ⁴ La inclusión de la orientación sexual, la identidad de género y la pertenencia a pueblos indígenas y afrodescendientes como factores potenciales del tipo penal de discriminación, así como la creación del delito de incitación al odio por los mismos criterios, se produjo por reforma al Código Penal, mediante Decreto No. 23-2013, de 25 de febrero de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,092, el 6 de abril de 2013.
- ⁵ La elección del nuevo Comisionado Nacional de los Derechos Humanos por el Congreso Nacional se registró mediante Decreto No. 18-2014, de 25 de marzo de 2014.
- ⁶ Luego de una evaluación especial en octubre de 2010 y un año de plazo para cumplir plenamente con los Principios de París, el Comisionado Nacional de los Derechos Humanos fue clasificado como institución con estatus “B” (sin cumplimiento pleno de los principios) por el órgano acreditante. International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC). *Chart of the Status of National Institutions*. Accreditation status as of 23 May 2014.
- ⁷ La Secretaría de Estado en los Despachos de Justicia y Derechos Humanos es creada a través de una reforma a la Ley General de la Administración Pública (Decreto 146-86), mediante el Decreto No. 177-2010, publicado en la edición 32,335 del diario oficial La Gaceta, el 30 de septiembre de 2010.
- ⁸ La fusión de las carteras ministeriales de derechos humanos e interior es autorizada por la *Ley para Optimizar la Administración Pública, Mejorar los Servicios a la Ciudadanía y Fortalecimiento de la Transparencia en el Gobierno*, aprobada mediante Decreto No. 266-2013, de 16 de diciembre de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,336, de 23 de enero de 2014.
- ⁹ La *Unidad de Seguimiento a las Recomendaciones de la Comisión de la Verdad y la Reconciliación* fue creada el 8 de noviembre de 2011, mediante Decreto Ejecutivo No. PCM 071-2011.

- ¹⁰ La primera *Política Pública y Plan Nacional de Acción en Derechos Humanos* se aprobó el 22 de enero de 2013, mediante Decreto Ejecutivo No. PCM 003-2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,073, el 12 de marzo de 2013.
- ¹¹ La publicación de la sentencia del caso *Luna López vs. Honduras*, se realizó el 22 de agosto de 2014, en el diario oficial La Gaceta No. 33,512.
- ¹² La señora esposa y los hijos del señor Carlos Luna López notificaron su decisión de no someterse al tratamiento psicológico que el Estado preparaba en cumplimiento de la sentencia de la Corte IDH, mediante nota dirigida al Procurador General de la República, en fecha 25 de marzo de 2014.
- ¹³ Con relación a la incorporación de los tratados o convenciones internacionales, los tres momentos que marca la Constitución de la República (art. 16) son, en su orden: (i) la aprobación, que realiza el Congreso Nacional sobre un texto que ya ha firmado el Poder Ejecutivo; (ii) la ratificación, que efectúa el Presidente de la República sobre el texto aprobado por el Congreso y; (iii) el canje o depósito del instrumento de ratificación, que lleva a cabo el Poder Ejecutivo ante el órgano designado por el tratado o convención. Las tres fases reflejan la voluntad del Estado por obligarse, pero la aprobación del Legislativo reviste particular importancia, por tratarse de un órgano colegiado que no participó en las negociaciones para la firma del instrumento.
- ¹⁴ Si bien el *Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad* se había aprobado por el Congreso Nacional mediante Decreto Legislativo No. 16-2009, de 8 de febrero de 2009, el mismo no había podido depositarse debido a la crisis política de 2009 y la consecuente situación de Honduras ante la comunidad internacional.
- ¹⁵ La *Convención sobre Municiones en Racimo*, fue aprobada mediante Decreto No. 135-2011, de 24 de agosto de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,684, el 2 de diciembre de 2011.
- ¹⁶ La *Convención sobre el Estatuto de los Apátridas* fue aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 94-2012 de 20 de junio de 2012.
- ¹⁷ *Convención para Reducir los Casos de Apatridia*, aprobada por el Congreso Nacional, a través del Decreto 102-2012 de 25 de julio de 2012.
- ¹⁸ La *Convención Relativa a la Lucha contra las Discriminaciones en la Esfera de la Enseñanza* fue aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto 40-2013, de 21 de marzo de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,144, el 7 de junio de 2013. El depósito del instrumento de ratificación ante la UNESCO se produjo el 5 de septiembre de 2013.
- ¹⁹ Las reservas a la *Convención sobre el Estatuto de los Refugiados* fueron retiradas por el Congreso Nacional el 25 de febrero de 2013, mediante Decreto 20-2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,092, el 6 de abril de 2013.
- ²⁰ *Convenio 144 de OIT, sobre la consulta tripartita para promover la aplicación de las normas internacionales del trabajo*, aprobado por el Congreso Nacional mediante Decreto 122-2011 de 29 de julio y publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,617 de 10 de septiembre de 2011.
- ²¹ La *Ley del Consejo Económico y Social*, aprobada mediante Decreto No. 292-2013, el 13 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,392 de 29 de marzo de 2014.
- ²² Organización de los Estados Americanos (OEA). *Acta de depósito del instrumento de adhesión por parte del Gobierno de la República de Honduras del Protocolo a la Convención Americana sobre Derechos Humanos Relativo a la Abolición de la Pena de Muerte, adoptado en Asunción, Paraguay, el 8 de junio de 1990.*
Acta de depósito del instrumento de adhesión por parte del Gobierno de Honduras del Protocolo Adicional a la Convención Americana sobre Derechos Humanos en Materia de Derechos Económicos, Sociales y Culturales "Protocolo de San Salvador", suscrito en San Salvador, El Salvador, el 17 de noviembre de 1988.
Acta de depósito del instrumento de adhesión por parte del Gobierno de la República de Honduras de la Convención Interamericana para la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra las Personas con Discapacidad, suscrita en la Ciudad de Guatemala, Guatemala, el 7 de junio de 1999.
 Si bien los tres instrumentos se habían aprobado por el Congreso Nacional mediante Decretos Legislativos Nos. 5, 15 y 18-2009, de 8 de febrero de 2009 y publicados en el diario oficial La Gaceta No. 32,002, de 31 de agosto de 2009, respectivamente, los mismos no habían podido depositarse debido a la crisis política de 2009 y la consecuente suspensión de Honduras del seno de la OEA.
- ²³ U.S. Department of State. Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Affairs. *2014 International Narcotics Control Strategy Report (INCSR). Country Report: Honduras.* <http://www.state.gov/j/inl/rls/nrcrpt/2014/vol1/222904.htm> (Consultado 25/11/2014).

- ²⁴ Véase, *La tasa de homicidios bajará nueve puntos este año: Directora del Observatorio de la Violencia*, Migdonia Aystas. *Día 7, La Tribuna*, 29/11/2014. El recuento oficial indica que la tasa de homicidios por cada 100,000 habitantes fue de 66.4 en 2014, cifra que, si bien sigue siendo muy alta para cualquier sociedad, implica un descenso de más de 19 puntos con relación a la de 86.5 en 2011. Sobre la tendencia a la baja en las tasas de homicidios durante los tres últimos años coinciden, tanto la Secretaría de Seguridad, a través del Centro de Operaciones Estratégicas de la Policía Nacional (COEPOL), como el Observatorio de la Violencia de la Universidad Nacional Autónoma de Honduras, la instancia académica referente en la materia. , pp. 2B–3B.
- ²⁵ *Ley de Privación Definitiva del Dominio de Bienes de Origen Ilícito*, aprobada por el Congreso Nacional a través del Decreto No. 27-2010, de 5 de mayo de 2010, publicado el 16 de junio de 2010 en el diario oficial La Gaceta No. 32,239. Esta norma fue afinada posteriormente mediante las reformas introducidas en el Decreto No. 153-2010 de 9 de septiembre de 2010, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,357, el 4 de noviembre de 2010; en el Decreto No. 258-2011 de 14 de diciembre de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,792, el 10 de abril de 2012 y; en el Decreto No. 51-2014 de 16 de julio de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,484, el 21 de julio de 2014.
- ²⁶ *Ley de Seguridad Poblacional*, aprobada por el Congreso Nacional mediante los decretos 105-2011 y 166-2011 (reforma), de 24 de junio y 14 de septiembre de 2011, los cuales fueron publicados, respectivamente, en el diario oficial La Gaceta No. 32,562 el 8 de julio de 2011 y No. 32, 634 el 1 de octubre de 2011. También fueron interpretados sus artículos 7 y 9.19, a través del Decreto No. 58-2012 de 25 de abril de 2012, el cual fue publicado en el diario oficial La Gaceta 32,832 el 29 de mayo del mismo año. Con posterioridad ha sido reformada a través del Decreto No. 275-2013, de 17 de diciembre de 2013.
- ²⁷ *Ley de Fideicomiso para la Administración del Fondo de Protección y Seguridad Poblacional*, aprobada mediante Decreto No. 199-2011 de 4 de noviembre de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,685 el 3 de diciembre de 2011. Sus artículos 5 y 6 fueron reformados por el Decreto No. 222-2012, el 18 de enero de 2013, junto con la Ley de Seguridad Poblacional (art. 38), para asegurar una mejor recaudación, fiscalización, cobro y sanciones en caso de defraudación. Posteriormente, su artículo 1 también fue reformado mediante Decreto No. 322-2013, de 15 de enero de 2014.
- ²⁸ El artículo 102 de la Constitución de la República fue reformado mediante Decreto No. 269-2011, de 19 de enero de 2012, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,769 de 24 de enero de 2012. Conforme al procedimiento agravado contemplado en la propia carta magna, la reforma se ratificó mediante Decreto No. 2-2012 de 25 de enero de 2012, el cual fue publicado el 27 de febrero de 2012 en La Gaceta No. 32,758.
- ²⁹ *Ley Especial para la Depuración Policial*, aprobada mediante Decreto No. 89-2012, de 24 de mayo de 2012, publicado el 25 de mayo del mismo año en el diario oficial La Gaceta No. 32,829.
- ³⁰ La Dirección de Investigación y Evaluación de la Carrera Policial se crea a través de la reforma a la Ley Orgánica de la Policía Nacional, efectuada mediante Decreto No. 198-2011, de 4 de noviembre de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,666, el 11 de noviembre de 2011. Posteriormente, para profundizar la depuración, se amplían sus facultades mediante Decreto 5-2012, de 31 de enero de 2012, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,753, el 21 de febrero de 2012.
- ³¹ *Ley General de la Superintendencia para la Aplicación de Pruebas de Evaluación de Confianza*, aprobada mediante Decreto No. 254-2013, de 16 de diciembre de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,372, el 6 de marzo de 2014.
- ³² La *Ley de la Policía Militar del Orden Público* fue aprobada mediante Decreto 168-2013, de 22 de agosto de 2013 y publicada en el diario oficial La Gaceta 33,211, de 24 de agosto de 2013. Fue reformada posteriormente por los Decretos 286-2013, de 8 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,354, de 13 de febrero de 2014 y; 410-2013, de 20 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,527, de 9 de septiembre de 2014.
- ³³ La *Fiscalía Especial de Delitos contra la Vida* se crea en agosto de 2013, mediante resolución CIMP-025-08-2013, emitida por la Comisión Interventora del Ministerio Público, nombrada por el Congreso Nacional.
- ³⁴ La *Agencia Técnica de Investigación Criminal* se ha creado por Decreto No. 379-2013, de 20 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,382, el 18 de marzo de 2014. Reforma los artículos 1 y 41 al 44 de la Ley del Ministerio Público (Decreto 228-93, de 13 de diciembre de 1993).
- ³⁵ El delito de femicidio fue introducido en el Código Penal mediante Decreto No. 23-2013, de 25 de febrero de 2013. Fue publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,092, el 6 de abril de 2013.
- ³⁶ La *Ley Política Nacional de Prevención de la Violencia hacia la Niñez y la Juventud de Honduras* fue aprobada mediante Decreto Ejecutivo PCM 011-2013, de 12 de febrero de 2013.

- ³⁷ *Ley para el Establecimiento de una Visión de País y la Adopción de un Plan de Nación para Honduras*, emitida mediante Decreto No. 286-2009, el 13 de enero de 2010, publicado en el diario oficial La Gaceta de 2 de febrero de 2010.
- ³⁸ *El MUCA margen derecha y la lucha campesina por la tierra en el Bajo Aguán: Estudio de caso* / Gustavo Irías, consultor. Tegucigalpa: Centro de Estudios para la Democracia (CESPAD), septiembre 2011. Sobre el cambio de la dinámica de la cuestión agraria en Honduras a partir de 1990, puede verse el trabajo de: Salgado, Ramón et al. *El mercado de tierras en Honduras*. Tegucigalpa: CEDOH / POSCAE-UNAH / Universidad de Wisconsin, 1994.
- ³⁹ La Fuerza de Tarea Conjunta Xatruch II, que opera en la región del Bajo Aguán, debe su nombre al General Florencio Xatruch Villagra, héroe militar, quien enviado por el Gobierno de Honduras, luchó contra las invasiones de filibusteros a Nicaragua en 1856. Se le asigna el número *II*, puesto que ya hubo una fuerza de tarea con el mismo nombre, la cual se constituyó para apoyar una misión militar internacional en el pasado reciente.
- ⁴⁰ El Decreto 117-2012 es una reforma al artículo 37 de la Ley de Control de Armas de Fuego, Municiones, Explosivos y otros Similares, aprobada por el Congreso Nacional el 2 de agosto de 2012, que contiene un artículo transitorio con ámbito espacial específicamente en el departamento de Colón (división política donde se desarrolla el conflicto del Bajo Aguán), por el cual se prohíbe la portación de armas en lugares públicos o su transporte en vehículos, aún si el arma está registrada o hay permiso para su portación. Publicada en el diario oficial *La Gaceta* No. 32,892, el 7 de agosto de 2012.
- ⁴¹ Sobre la ejecución de las medidas cautelares ordenadas por la CIDH a Honduras, puede verse el video completo de la audiencia temática, celebrada el 28 de octubre de 2013, en: <http://www.oas.org/es/cidh/multimedia/sesiones/149/1lunes28b.asp>
- ⁴² Entre las resoluciones y declaraciones de órganos de Naciones Unidas cuyas reglas y principios incorpora el proyecto de *Ley de protección para los/as defensores de derechos humanos, periodistas, comunicadores sociales y operadores de justicia*, se encuentran: la Resolución 13/13 del Consejo de Derechos Humanos de Naciones Unidas, relativa a la “Protección de los Defensores de los Derechos Humanos”; la Resolución 53/144 de la Asamblea General de las Naciones Unidas, contentiva de la “Declaración sobre el Derecho y el Deber de los Individuos, los Grupos y las Instituciones de Promover y Proteger los Derechos Humanos y las Libertades Fundamentales Universalmente Reconocidos”; la Resolución 62/152 de la Asamblea General y; la Resolución 7/8 del Consejo de Derechos Humanos. *Informe del Relator Especial sobre la promoción y protección del derecho a la libertad de opinión y expresión. Misión a Honduras: comentarios del Estado sobre el informe del Relator Especial*. 28 de marzo de 2013. A/hrc/23/40/Add.3.
- ⁴³ *Ley contra la Trata de Personas*, aprobada por el Congreso Nacional el 25 de abril de 2012, mediante Decreto No. 59-2012, publicado el 6 de julio de 2012 en La Gaceta 32,865.
- ⁴⁴ Comisión Interinstitucional contra la Explotación Sexual Comercial y Trata de Personas de Honduras. *Informe de acciones relevantes de la Comisión contra la Explotación Sexual Comercial y Trata*. 2013; Secretaría de Estado en los Despachos de Justicia y Derechos Humanos. *Informe del Estado de Honduras ante el Comité de los Derechos del Niño con arreglo al artículo 12 del Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la venta de niños, la prostitución infantil y la utilización de niños en pornografía*. (2012). Párrafos 64–66; 126–132; 167.
- ⁴⁵ La *Ley del Sistema Penitenciario Nacional* se aprobó mediante Decreto No. 64–2012, de 14 de mayo de 2012, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,990, el 3 de diciembre de 2012.
- ⁴⁶ *Ley de Indulto*, aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 31-2013, de 28 de febrero de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,090, el 4 de abril de 2013.
- ⁴⁷ El CONAPREV da cumplimiento al *Protocolo Facultativo a la Convención contra la Tortura y Otros Tratos Crueles, Inhumanos y Degradantes*, que fue aprobado mediante Decreto No. 374-2005, de 20 de enero de 2006. También pone en marcha la Ley del Mecanismo Nacional de Prevención contra la Tortura, aprobada a través del Decreto No. 136-2008, de 1 de octubre de 2008, publicado en el diario oficial La Gaceta el 5 de diciembre de 2008.
- ⁴⁸ La autonomía presupuestaria del CONAPREV se ha logrado gracias a la reforma del artículo 7 de su ley, aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 356-2013 de 20 de enero de 2014.
- ⁴⁹ Comité Nacional de Prevención contra la Tortura, Tratos Crueles, Inhumanos o Degradantes (MNP-CONAPREV). *IV Informe anual a la nación, 2014*.
- ⁵⁰ El Consejo de la Judicatura y de la Carrera Judicial, se crea mediante Decreto No. 5-2011, de 17 de febrero, que ratifica la reforma a los artículos constitucionales 313 y 317; fue publicado el 7 de marzo de 2011 en el diario oficial La Gaceta No. 32,460. La reforma se había producido mediante Decreto No. 282-2010, de 19 de enero de 2011.

- ⁵¹ *La Ley del Consejo de la Judicatura y la Carrera Judicial* fue emitida mediante Decreto No. 219-2011, de 17 de noviembre de 2011, el cual fue publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,706, el 28 de diciembre de 2011. El Decreto No. 291-2013, de 13 de enero de 2014, introdujo reformas en cinco de sus artículos.
- ⁵² Sobre proyectos innovadores en el Poder Judicial pueden verse: *Informe de gestión judicial 2012*. pp. 87, 91, 93 y 104; Boletín de la Coordinación de Cooperación Externa en www.poderjudicial.gob.hn (consultado 11/12/2014); Instituto de Acceso a la Información Pública. *Informe anual de actividades 2013*. p. 49 (anexo 2).
- ⁵³ La Unidad de Género del Poder Judicial se creó el 30 de septiembre de 2010, mediante Acuerdo 04 de la Corte Suprema de Justicia, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,373, el 23 de noviembre de 2010.
- ⁵⁴ La reforma integral de la normativa sobre niñez y familia se aprobó mediante Decreto No. 35-2013 del Congreso Nacional, el 27 de febrero de 2013, publicándose en el diario oficial La Gaceta No. 33,222, el 6 de septiembre de 2013. Posteriormente, fue afinado el artículo 23.5 de la *Ley contra la Violencia Doméstica* para permitir que las víctimas no sean confrontadas con sus agresores, si no están en condiciones emocionales para hacerlo, mediante Decreto No. 66-2014, de 26 de agosto de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,577, el 10 de noviembre de 2014.
- ⁵⁵ El proceso de transición del Instituto Hondureño de la Niñez y la Familia (IHNFA) hacia la Dirección de Niñez, Adolescencia y Familia (DINAF) ha estado regulado por los decretos ejecutivos PCM 26-2014 y PCM 27-2014, ambos de 4 de junio de 2014, publicados también en conjunto en el diario oficial La Gaceta de 6 de junio de 2014.
- ⁵⁶ El Decreto No. 3-2011, de 17 de febrero, el cual amplía los temas que pueden ser consultados a la población mediante plebiscito y referéndum, ratifica la reforma a los artículos constitucionales 5 y 213; fue publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,460, el 7 de marzo de 2011. La reforma se había producido a través del Decreto No. 275-2010, de 13 de enero de 2011.
- ⁵⁷ *Ley de Mecanismos de Participación Ciudadana*, Decreto No. 190-2012, de 12 de diciembre de 2012, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,074, el 13 de marzo de 2013.
- ⁵⁸ La cuota de 50% para candidatas mujeres fue establecida por el Congreso Nacional a través del Decreto 54-2012 de 24 de abril de 2012, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,820 el 15 de mayo del mismo año.
- ⁵⁹ La reforma al artículo 205, numeral 15 de la Constitución de la República para introducir el juicio político fue ratificada mediante Decreto 8-2013, de 30 de enero de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,062 el 27 de febrero de 2013. La reforma se había producido a través del Decreto No. 231-2012, de 23 de enero de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,033 el 24 de enero de 2013.
- ⁶⁰ *Ley Especial de Juicio Político*, Decreto No. 51-2013, de 21 de marzo de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,093, el 8 de abril de 2013.
- ⁶¹ El Decreto Legislativo No. 32-2011, de 5 de abril, aprueba la *Ley Especial de Fomento para las Organizaciones No-Gubernamentales de Desarrollo (ONGD)*. Fue publicado el 27 de junio de 2011, en el diario oficial La Gaceta No. 32,552.
- ⁶² *Ley de la Carrera Administrativa Municipal*, Decreto No. 74-2010, de 10 de junio de 2010. Su vigencia se suspendió por dos años, mediante Decreto No. 135-2012, de 23 de agosto de 2012.
- ⁶³ La *Ley de Patronatos y Asociaciones Comunitarias* fue aprobada mediante Decreto No. 253-2013, el 16 de diciembre de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,351, el 10 de febrero de 2014.
- ⁶⁴ Honduras es un Estado unitario, organizado en 18 departamentos. Cada departamento tiene un número variable de municipios, en calidad de subdivisiones políticas autónomas, de rango local (artículos 294 a 302 de la Constitución de la República).
- ⁶⁵ Instituto de Acceso a la Información Pública. *Informe de Actividades 2011*. p. 10.
- ⁶⁶ Instituto de Acceso a la Información Pública. *Informe Anual de Actividades 2012*. p. 29.
- ⁶⁷ La reforma del artículo constitucional 182, para incluir la garantía del hábeas data, se produjo mediante Decreto No. 237-2012, de 23 de enero de 2013. Fue ratificada mediante Decreto No. 10-2013, de 30 de enero de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,086, el 27 de marzo de 2013.
- ⁶⁸ La *Política de Protección Social (PPS)*, fue aprobada el 18 de marzo de 2012, mediante Decreto Ejecutivo PCM 008-2012.
- ⁶⁹ Hay antecedentes de la Política de Protección Social en los decretos legislativos 157-2008 y 193-2009.
- ⁷⁰ La *Ley Marco de Políticas Públicas en Materia Social*, fue aprobada mediante Decreto No. 38-2011, de 12 de abril de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,149, el 13 de junio de 2013.

- ⁷¹ **Programa Presidencial de Salud, Educación y Nutrición “Bono 10 Mil”, aprobado mediante Decreto Ejecutivo No. PCM-010-2010 del 13 de abril de 2010.** Dicho programa tiene como propósito contribuir con la ruptura del ciclo inter-generacional de la pobreza a través de la creación de oportunidades, desarrollo de capacidades y competencias en educación, salud y nutrición de las familias en extrema pobreza.
- ⁷² Para medir el impacto del *Bono Diez Mil*, se encargó una evaluación al prestigioso centro NORC (organización independiente de investigación afiliada a la Universidad de Chicago, fundada en 1941 como el *National Opinion Research Center*, el cual trabajó en colaboración con una firma nacional (ESA Consultores, Economía, Sociedad, Ambiente e Ingeniería, fundada en 1992, con experiencia en estudios en Honduras, la región centroamericana y otros países del mundo). El estudio, que se realizó aplicando rigurosamente los estándares de las Ciencias Sociales, encontró que, luego de un año de intervención del programa, los hogares beneficiarios habían reducido la tasa de pobreza en 3 puntos porcentuales (p.p.) y que el promedio de consumo per cápita había aumentado en 7 puntos. En cuanto a los resultados de impacto en educación, se detectó que entre los hogares beneficiarios, la tasa de matriculación para los/as niños/as entre 6 y 17 años aumentó en 2.8 puntos porcentuales durante el año 2013 y que la asistencia escolar también lo hizo en 3.2 puntos. En lo que atañe a salud infantil, como resultado del programa aumentó en 2.6 p.p. la tasa de visitas al centro de salud de niños/as entre cero y tres años, en tanto que el monitoreo de peso para niños/as menores de un año reflejó un aumento de 15 p.p. Finalmente, el estudio recomendó afinar la focalización del bono, para lo cual es menester continuar el fortalecimiento e integración de los sistemas de información; buscar la regularización (los montos y períodos) del bono; fortalecer el monitoreo y verificación del cumplimiento de corresponsabilidades de los hogares beneficiarios; estrechar la coordinación con las Secretarías de Educación y Salud y; realizar a futuro otras evaluaciones que permitan medir el impacto tras varios años de exposición de los beneficiarios al programa.
- ⁷³ La Política Pública para el Desarrollo Integral de la Primera Infancia tiene la finalidad que el Estado de Honduras, como garante de los derechos de la niñez, cuente con un instrumento que oriente a los organismos gubernamentales, no gubernamentales de desarrollo (ONGD), empresa privada con responsabilidad social y cooperantes, en la ejecución de estrategias de forma articulada que conduzcan a asegurar la supervivencia, desarrollo y protección de los niños, desde su gestación hasta los 6 años. La Política Pública es el resultado de un proceso de consulta y consenso con diferentes actores, incluyendo niños y niñas, lo que permitió conocer la situación, avances, brechas y limitaciones que enfrenta Honduras para brindar atención integral a la primera infancia y se enmarca en los principios de la Convención sobre los Derechos del Niño, que Honduras ratificó, convirtiéndose en un instrumento de obligatorio cumplimiento que vela por el interés superior del niño.
- ⁷⁴ La autorización para que el Estado se convirtiera en aval de los movimientos campesinos en la compra de tierras en el Aguán, se produjo mediante Decreto Legislativo No. 161-2011, de 13 de septiembre de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,635, el 4 de octubre de 2011.
- ⁷⁵ Informe de gestión del Instituto Nacional Agrario (INA), 2007-2014. Mediante el Decreto No. 61-2013, aprobado el 17 de abril de 2013, el Congreso Nacional autorizó al Instituto de Conservación y Desarrollo Forestal de Áreas Protegidas y Vida Silvestre para que realizara el otorgamiento de títulos de propiedad a las comunidades indígenas y afro-hondureñas ubicadas en la Zona Cultural de la Reserva del Hombre y la Biósfera del Río Plátano. Fue publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,138, el 31 de mayo de 2013.
- ⁷⁶ De cada 100 ocupados/as, 43 efectúan sus actividades laborales a cambio de un salario pagado por un patrono, 45 lo hacen por cuenta propia, generando su empleo, y, 13 son trabajadores/as no remunerados, vale decir, personas que trabajan de alguna forma pero que no reciben un pago en metálico a cambio. Instituto Nacional de Estadística (INE). *XLIV Encuesta Permanente de Hogares de Propósitos Múltiples (EPHPM) mayo 2013*.
- ⁷⁷ La *Ley del Programa Nacional de Empleo por Horas* fue aprobada el 4 de noviembre de 2010, mediante Decreto No. 230-2010, publicado en el diario oficial de 5 de noviembre de 2010. Su vigencia fue prorrogada por el Decreto No. 218-2013, de 6 de septiembre de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,246, de 5 de octubre de 2013; y posteriormente, por el Decreto No. 279-2013, de 21 de diciembre de 2013.
- ⁷⁸ *Ley de Empleo por Hora*, aprobada mediante Decreto No. 354-2013, de 20 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta 33,393, el 31 de marzo de 2014.
- ⁷⁹ *Ley para la Protección, Beneficios y Regularización de la Actividad Informal*, Decreto No. 318-2013, de 15 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,436, el 26 de mayo de 2014.
- ⁸⁰ *Acuerdo Tripartito sobre la Revisión del Salario Mínimo para los años 2014-2015-2016*, aprobado mediante Acuerdo No. STSS-599-2013 de fecha 20 de diciembre de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,313, el 26 de diciembre de 2013.

- ⁸¹ Para un panorama de la situación actual del sistema de seguridad social en Honduras puede verse: Oficina Internacional del Trabajo (OIT) / Unión Europea. *La cobertura de los seguros sociales en Honduras: análisis y recomendaciones* / F. Durán Valverde, J.F. Ortíz Vindas y H.W. Díaz Romero. Ginebra, 2013. La cobertura insuficiente del sistema de seguridad social es un problema que Honduras comparte con otros países de la subregión centroamericana. V. por ej. *Envejecimiento en América Latina: sistemas de pensiones y protección social integral* / Antonio Prado y Ana Sojo, eds. Santiago, Chile: Comisión Económica para América Latina (CEPAL): 2010.
- ⁸² La principal fuente utilizada para desarrollar este apartado ha sido: Secretaría de Salud. Instituto Nacional de Estadística (INE). ICF International. *Encuesta Nacional de Salud y Demografía (ENDESA) 2011-2012*. Tegucigalpa, 2013. Para tener una línea de base, sus datos se contrastan, generalmente, con la ENDESA 2005-2006.
- ⁸³ La *Ley de Vacunas* fue aprobada mediante Decreto 288-2013, el 8 de enero de 2014, publicándose en el diario oficial La Gaceta No. 33,389, el 26 de marzo de 2014.
- ⁸⁴ La reforma al artículo 145 de la Constitución de la República, para incluir en él el derecho al agua y saneamiento, fue ratificada por Decreto No. 232-2012, de 23 de enero de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,033 el 24 de enero de 2013. La reforma se había producido mediante Decreto No. 270-2011, de 19 de enero de 2012.
- ⁸⁵ *Ley Especial para el Control del Tabaco*, emitida por el Congreso Nacional el 10 de junio de 2010, mediante Decreto No. 92-2010.
- ⁸⁶ La *Ley Nacional Renal* se aprobó por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 200-2013, el 6 de septiembre de 2013.
- ⁸⁷ *Ley de Fomento y Protección de la Lactancia Materna*, aprobada mediante Decreto No. 231-2013, el 18 de septiembre de 2013.
- ⁸⁸ *Ley de Donación y Trasplante de Órganos Anatómicos en Seres Humanos*, aprobada mediante Decreto No. 329-2013, el 17 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,412, el 26 de abril de 2014.
- ⁸⁹ *Ley para la Prevención y Control del Dengue*, aprobada el 15 de mayo de 2014, mediante Decreto No. 31-2014.
- ⁹⁰ *Ley de Regulaciones para la Venta de Productos Agropecuarios con Distintos Grados de Toxicidad*, aprobada el 29 de julio de 2014, mediante Decreto No. 56-2014.
- ⁹¹ De acuerdo a la UNESCO, la educación secundaria tiene una importancia fundamental para que una sociedad salga de la pobreza. Las habilidades que pueden vincular a un joven con el ámbito laboral se adquieren a través de la educación media; en mercados a escala global, las capacidades básicas que da la escuela primaria no son suficientes para responder a los retos de un mundo cada vez más interconectado. Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura. Instituto de Estadística de la UNESCO. *Compendio mundial de la educación 2011, comparación de las estadísticas de educación en el mundo: enfoque en la educación secundaria*.
- ⁹² La reforma al artículo 171 constitucional, para redefinir la duración y los ciclos de la educación gratuita y obligatoria, se produjo mediante Decreto No. 273-2011 del Congreso Nacional, en fecha 19 de enero de 2012. Fue ratificada a través del Decreto No. 233-2012, de 23 de enero de 2013, publicado en el Diario Oficial La Gaceta No. 33,033 el 24 de enero de 2013.
- ⁹³ *Ley Fundamental de Educación*, aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 262-2011, el 19 de enero de 2012, publicada en el diario oficial La Gaceta No. 32,754, el 22 de febrero de 2012.
- ⁹⁴ *Ley de Fortalecimiento a la Educación Pública y la Participación Comunitaria*, Decreto 35-2011, de 5 de abril de 2011, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,524 el 25 de mayo de 2011.
- ⁹⁵ *Ley de Evaluación, Acreditación y Certificación de la Calidad y Equidad de la Educación*, aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 265-2013, de 16 de diciembre de 2013.
- ⁹⁶ Programa de Promoción de la Reforma Educativa en América Latina y el Caribe (PREAL) / Fundación para la Educación Ricardo Ernesto Maduro Andreu. *El proceso de transformación de la educación hondureña: un repaso de sus avances y resultados*. 2005.
- ⁹⁷ La Dirección General de Educación Intercultural Multilingüe, adscrita a la Secretaría de Educación, se creó mediante Decreto Ejecutivo No. PCM 024-2009, pero entra en funcionamiento a partir de 2013. Recoge experiencias y estructuras administrativas previas, que en el caso de algunos pueblos, datan de la década de 1990.
- ⁹⁸ *Ley de Cambio Climático*, aprobada mediante Decreto No. 297-2013, de 13 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,577, el 10 de noviembre de 2014.
- ⁹⁹ La Estrategia Nacional sobre Cambio Climático fue aprobada mediante Decreto PCM 046-2010.
- ¹⁰⁰ Secretaría de Recursos Naturales y Ambiente (SERNA). Centro de Estudios y Control de Contaminantes (CESCCO). *Propuesta nacional ejecutiva para la implementación del RETC en Honduras*. Tegucigalpa, MDC., agosto 2012.

- ¹⁰¹ La *Política para la Gestión Ambientalmente Racional de Productos Químicos en Honduras* se aprobó mediante Decreto Ejecutivo PCM 029-2013.
- ¹⁰² La Comisión de Gestión de Productos Químicos se estableció mediante Decreto Ejecutivo PCM 035-2013.
- ¹⁰³ *Convenio Internacional de las Maderas Tropicales*, aprobado por el Congreso Nacional mediante Decreto 54-2011, de 18 de mayo de 2011, publicado el 3 de agosto de 2011 en el diario oficial La Gaceta No. 32,584.
- ¹⁰⁴ *Enmienda de Gaborone* al texto de la *Convención sobre el Comercio Internacional de Especies Amenazadas en Fauna y Flora Silvestre (CITES)*, aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 34-2012 de 21 de marzo de 2012, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,828 el 24 de mayo de 2012.
- ¹⁰⁵ La *Hoja de Ruta para la Prevención y Erradicación del Trabajo Infantil y sus Peores Formas* fue aprobada mediante Decreto Ejecutivo PCM 011-2011, de 15 de febrero de 2011, publicado en La Gaceta No. 32,473 el 22 de marzo de 2011.
- ¹⁰⁶ La Comisión Nacional para la Erradicación Gradual y Progresiva del Trabajo Infantil fue establecida mediante Decreto Ejecutivo PCM 17-98.
- ¹⁰⁷ El *Plan de Igualdad y Equidad de Género 2010-2022*, fue aprobado el 6 de julio de 2010 por Acuerdo Ejecutivo PCM 028-2010, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,275, de 28 de julio de 2010.
- ¹⁰⁸ Honduras. Secretaría de Estado en los Despachos del Interior y Población. *Política pública para el ejercicio de los derechos de las personas con discapacidad y su inclusión social en Honduras*. Mayo 2013.
- ¹⁰⁹ Anteriormente la Dirección General de las Personas con Discapacidad y a partir de la reestructuración orgánica y funcional en el Gobierno Central, se denomina Dirección de Adulto Mayor y Discapacidad, operada a partir de enero de 2014. La promoción de los derechos de este colectivo está bajo la responsabilidad de la Secretaría de Desarrollo e Inclusión Social.
- ¹¹⁰ La *Ley de Fomento y Desarrollo para la Atención Integral e Inclusión de las Personas con Discapacidad* fue aprobada por el Congreso Nacional mediante Decreto No. 102-2013, el 10 de junio de 2013.
- ¹¹¹ La *Ley de la Lengua de Señas Hondureña (LESHO)* fue aprobada mediante Decreto No. 321-2013, de 15 de enero de 2014, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,433, el 22 de mayo de 2014.
- ¹¹² La Secretaría de Pueblos Indígenas y Afrohondureños fue creada a través de reformas a la Ley General de la Administración Pública, mediante Decreto No. 203-2010, de 14 de octubre de 2010, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 32,364, el 12 de noviembre de 2010. En diciembre 2013, el Presidente electo, confrontado con la necesidad de afianzar las finanzas públicas, a través de un uso más eficiente de los recursos disponibles, pero preservando en la medida de lo posible el mismo nivel de servicios a la ciudadanía, solicita al Congreso una serie de medidas entre las cuales se encontrará la fusión de dependencias gubernamentales. Estas se traducen en la *Ley para Optimizar la Administración Pública, Mejorar los Servicios a la Ciudadanía y Fortalecimiento de la Transparencia en el Gobierno*, aprobada mediante Decreto No. 266-2013, de 16 de diciembre de 2013, publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33,336, de 23 de enero de 2014. Bajo este marco, se crea la Dirección de Pueblos Indígenas y Afrohondureños, adscrita a la Secretaría de Desarrollo e Inclusión Social, mediante Decreto Ejecutivo PCM 03-2014.
- ¹¹³ La Comisión Interinstitucional para la Prevención y Atención de la Pesca por Buceo fue establecida mediante Decreto Ejecutivo PCM 003-2012.
- ¹¹⁴ Veintisiete proyectos de desarrollo productivo y ambiente para los pueblos indígenas y afrohondureños se han ejecutado en el marco del Proyecto de Desarrollo Integral de los Pueblos Autóctonos de Honduras, 2012-2013. También, el Instituto de Desarrollo Comunitario, Aguas y Saneamiento (IDECOAS) y el Fondo Hondureño de Inversión Social (FHIS) han ejecutado cerca de 50 proyectos con los pueblos indígenas y afrohondureños durante el período 2010-2014.
- ¹¹⁵ Sobre las causas de la migración de niños/as centroamericanos/as a Estados Unidos puede verse: United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). Regional Office for the United States and the Caribbean. *Children on the Run: Unaccompanied Children Leaving Central America and Mexico and the Need for International Protection*. Washington, [2013-2014].
- ¹¹⁶ El decreto de emergencia con motivo de la crisis migratoria de niños/as no-acompañados/as en Estados Unidos fue emitido el 8 de julio de 2014, bajo el No. PCM 33-2014 y publicado en el diario oficial La Gaceta No. 33, 476, el 11 de julio de 2014.